العدد ٤٩ يناير ٢٠١١ السنة السادسة عشر

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الافتتاحية
- إن شاء الله كنا عند حسن الظن.

نظم وتشريعات
- اللائحة التنفيذية لصندوق المتعثرين.
- نظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية.

بحوث ودراسات
- آلية تمويل شركات الخطة بين التأييد والرفض.
- اقتصاديات المالية العامة للأسرة.

أخبار الجمعية
- دور المحاسبة في استقرار ودعم الاسواق المالية.
- تكريم أعضاء مجالس إدارة الجمعية السابقين وخريجي طلبة المحاسبة المتفوقين.

اعضاءنا الجدد

تهنئة المحاسبون

يسر مجلة المحاسبون
أن ترفع أصدق آيات التبريك والتهاني
لمقام صاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين
والشعب الكويتي الكريم
بمناسبة العيد الوطني والتحرير
لدولة الكويت الحبيبة

إفتتاحيـة العـدد

إن شاء الله كنا عند حسن الظن

العبارة المشهورة «لو دامت لغيرك ما اتصلت إليك» كانت محور افتتاحيتي الأولى حال استلام رئاسة الجمعية ورئاسة التحرير وذلك عدد رقم (٣٥) مايو ٢٠٠٧ من المجلة والتي كان عنوانها «سنكون إن شاء الله عند حسن الظن».

واليوم وبعد قضاء دورتين في رئاسة الجمعية (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) ومع تظافر جهود أعضاء مجلس الإدارة للدورتين الماضيتين كان لزاماً على وضع إيماني بتلك المقولة المشهورة على أرض الواقع والرجل طوعاً وترك الموقع الذي تشرفت فيه سواء كعضو مجلس إدارة منذ سنة ١٩٩٣ أو رئيساً للجمعية بالدورتين الأخيرتين.

الهدف الأساسي من التنحي هو الاعتراف بأن لكل إنسان طاقة للعمل وحدود للعطاء وأفكار للتطوير وجهود للتطبيق، وأن تجديد الطاقات هو تحفيز ودفع للانجازات التي يصبوا إليها جميع أعضاء الجمعية.

والمهم هنا أن التنحي عن منصب وكرسي بمجلس الإدارة لا يعني أبداً الابتعاد عن الجمعية واستمرار العطاء بما يحقق أهدافها ومد يد العون لأعضاء مجلس إدارة وإنما يزيد المسؤولية بالعمل من أجلها.

وبحمد الله استطعنا بمجلس الإدارة وبدعم من أعضاء الجمعية العمومية من المتطوعين باللجان تحقيق خطوات متقدمة بالارتقاء بالمحاسب والمهنة إلى أعلى المستويات كمهمة للجمعية وتحقيق أهدافها التي اعتمدها مجلس الإدارة وجئت على ذكرها بافتتاحية العدد ٣٥ من زيادة وتطوير قنوات الاتصال والتواصل مع الأعضاء ورفع مقترح إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة الكويتية والمساهمة بالقضايا المالية المطروحة من خلال الندوات والحلقات النقاشية وتفعيل العلاقة مع الهيئات المهنية العربية والخليجية كما تجلت العلاقة من الشركات والبنوك ومكاتب التدقيق بالرعاية السخية لمؤتمراتنا وبقي هدف بناء المقر الجديد وبدلات المحاسب أقل من مستوى الطموح وأن كانت الجهود مستمرة لتحقيقها.

في الختام أتمنى من كل قلبي التوفيق والسداد لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية واثقاً من قدرتهم على دفع الجمعية نحو مزيد من النجاح واضعاً خبرتي وجهدي المتواضعين مع خدمة الجمعية كعضو جمعية عمومية وفي محب لها.

واعتذر عن أي تقصير مني تجاه تحقيق أغراض الجمعية وأهداف مجلس الإدارة وطموحات أعضائها مع الشكر الجزيل لجميع أعضاء الجمعية العمومية للجمعية.

محمد حمود إبراهيم الهاجري
رئيس مجلس الإدارة
رئيس هيئة التحرير

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

العدد 49 السنة السادسة عشر

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Chief

محمد حمود الهاجري
Mohammad Hmoud Al-Hajri

نائب رئيس التحرير
Associate Editor

د. سعد سليمان البلوشي
Dr. Sa`ad Sulaiman Al-Buloushi

مدير التحرير
Editing Manager

د. عدنان حسن الحسن
Dr. Adnan Hassan Al-Hassan

هيئة التحرير
The Board of Editors

أحمد مشاري الفارس
Ahmad Mashari Al-Fares

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdul-Mohsen Al-Tobaikh

فاطمة صالح العوض
Fatmah Saleh Alawadh

المحتويات

الافتتاحية

إن شاء الله كنا عند حسن الظن 1

نظم وتشريعات:

اللائحة التنفيذية لصندوق المتعثرين 4

نظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية 5

بحوث ودراسات:

آلية تمويل شركات الخطة بين التأييد والرفض 22

اقتصاديات المالية العامة للأسرة 26

● **المراسلات**

ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥
دول الكويت
برقيا: المراجعة دولة الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥٢٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٢٤٨٤٩٧٩٩ - ٢٤٨٤١٦٦٢ ٠٠٩٦٥

● **الاعلانات**

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥
دولة الكويت
برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥٢٤٨٣٦٠١٢

■ Correspondence:
Should be addressed to: The Editor - in - Cheif Al-Muhasiboon, P.O. Box 22472, Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799
http: www.kwaaa.org

■ Advertisments
Agreements in this regared should be made with the management of Kuwaiti Association of Accountants and Auditors
P.O. Box 22472, Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax: 00965 24836012
Tel.: 00965 24841662 - 24849799

Issue No. (49) - Year 16

A Specialized Scientific Periodical Published By Kuwait Association of Accountants & Auditors

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
Board of (KAAA)

محمد حمود الهاجري
Mohammad Hmoud Al-Hajri
Chairman **رئيس مجلس الادارة**

د.رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
Vice - Chairman **نائب الرئيس**

أحمد مشاري الفارس
Ahmad Meshari Al-Faris
General Secretary **أمين السر**

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdul-Mohsen Al-Tobaikh
Treasurer **أمين الصندوق**

د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
Board Member - **عضو مجلس الإدارة**

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
Board Member - **عضو مجلس الإدارة**

د. عدنان حسن الحسن
Dr. Adnan Hassan Al-Hassan
Board Member - **عضو مجلس الإدارة**

بدر شباب الشمالي
Bader Shabab Al-Shemali
Board Member - **عضو مجلس الإدارة**

صقر مبرك الحيص
Sager Mubrek Al-Hais
Board Member - **عضو مجلس الإدارة**

الإخراج الفني والكمبيوتر والطباعة
مطبعة النظائر - الكويت - تلفون: 24744740/1/2
www.nazaer.com

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة في ا لمجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

أخبار الجمعية:

دور المحاسبة في استقرار ودعم الاسواق المالية 34
تكريم أعضاء مجالس إدارة الجمعية السابقين
وخريجي طلبة المحاسبة المتفوقين 44

اعضاءنا الجدد 54
تهنئة المحاسبون 60

● الاشتراكات
الكويت ودول مجلس التعاون: ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد، ١٦ ديناراً كويتياً أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية : ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»

● الأسعار
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار واحد كويتي أوما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

■ Subscriptions
Kuwait and GCC Countries : 2.5 K.D for K.D for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 KD or the Equivalent in local curency for companies and establishments, Non - Arab Countries : $50 individuals, $ 80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include maile charges, and requests should be addressed to the Editor-in-cheif of Al Muhasiboon Magazine)

■ **Price of one copy:**
- 1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmial charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges

اللائحة التنفيذية لصندوق المتعثرين

قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٠١٠ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الإستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار.

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠١ في شان إنشاء نظام لتجميع المعلومات والبيانات الخاصة بالقروض الاستهلاكية والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات البيع بالتقسيط .
- وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١٠ في شأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار ،

- وبناء على عرض وزير المالية :

قرر

مادة أولى

يعمل بإحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١٠ في شأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار ، والمرافقة نصوصها لهذا القرار

مادة ثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الأول التعريفات : (مادة ١):

في تطبيق احكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

بند (١): ١ . العميل المتعثر: كل مواطن من الاشخاص الطبيعيين تعثر في سداد أقساط او رصيد المديونية المستحقة عليه لأي جهة من الجهات الدائنة، في ضوء تعريف الوضع المالي للعميل المتعثر، وينطبق بشأنه احدى الحالات التالية: ان يكون من العملاء الذين تم اتخاذ اجراءات قضائية بشأنهم جراء تعثرهم في سداد القروض الاستهلاكية او المقسطة من قبل اي من الجهات الدائنة في موعد اقصاه ٢٠٠٩/١٢/٣١.

- أن يكون الوضع المالي للعميل قد أثقل بأعباء والتزامات شهرية ترتبت عليه لأي جهة من الجهات المشار اليها في البند ٥/ب من هذه المادة، وبما يؤدي الى زيادة التزاماته الشهرية على نسبة خمسين بالمائة (٥٠٪) من اجمالي دخله الشهري.
- أن يكون العميل قد اثقلت ذمته بأعباء والتزامات شهرية ناتجة عن تعثره في سداد قروض استهلاكية او مقسطة من قبل اي من الجهات الدائنة رتبت عليه أحكاما قضائية نهائية حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١ تسببت في حرمانه من العمل.

٢ . المديونية المتعثرة: هي الرصيد القائم للقروض الاستهلاكية والقروض المقسطة في تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١، وفقا للتعريف الصادر عن بنك الكويت المركزي، والتي حصل عليها العميل المتعثر من الجهات الدائنة.

٣ . الجهات الدائنة: هي البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي.

٤ . البنك المدير: هو البنك الدائن بأكبر قدر من اجمالي المديونية، القائمة على العميل المتعثر لدى الجهات الدائنة وفي حالة اذا ما كانت المديونية تجاه احدى شركات الاستثمار يكون البنك المدير احد البنوك الذي يحدده بنك الكويت المركزي.

٥ . الوضع المالي للعميل المتعثر: يتم تحديده بمقدار الفرق بين مفردات كل من البندين التاليين:

أ . الدخل الشهري للعميل ويشمل

رواتبه الشهرية واي ايرادات اخرى.

ب . اجمالي الالتزامات الشهرية المستحقة على العميل المتعثر لكافة الجهات الدائنة، بالاضافة الى ما قد يكون عليه من التزامات مالية شهرية تتعلق بنفقة واحكام قضائية واجبة النفاذ، صادرة في شأن قروض استهلاكية او مقسطة على العميل المتعثر حتى ٢٠٠٩/١٢/٣١، واقساط تجاه بنك التسليف والادخار او المؤسسة العامة للرعاية السكنية او المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأي اقساط شهرية مستحقة لأي من الجهات الحكومية.

٦ . قروض الصندوق: يتمثل في المبلغ الذي يحصل عليه العميل المتعثر من الصندوق، وذلك لاستخدامه في سداد جزء او كل مديونيته لدى الجهات الدائنة، والذي سيتم تسديده للصندوق على اقساط شهرية من دون فائدة بعد سداد المديونيات القائمة قبل الجهات الدائنة.

٧ . اللجان: هي التي يتم تشكيلها لاقرار التسويات المقترحة لمعالجة المديونيات المتعثرة.

٨ . مجموعات العمل: هي المجموعات التي يتم تشكيلها من المختصين الكويتيين في الشؤون المصرفية والقانونية التي تشكلها اللجان للقيام بدراسة التسويات المقترحة من البنوك المديرة ورفع توصياتها في هذا الخصوص للجان.

٩ . تسوية المديونية المتعثرة: الجدولة المقترحة لمديونية العميل المتعثر من قبل البنك المدير، في ضوء الوضع المالي للعميل المتعثر، التي يتم بموجبها تحديد مقدار ومدة القرض الذي يقدمه الصندوق من دون فائدة بما يؤدي الى معالجة اوضاع العميل المتعثر في تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١٠ بإنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار.

الفصل الثاني: ادارة الصندوق

(مادة ٢)

يحدد وزير المالية الجهة المختصة بالوزارة التي تتولى إدارة الصندوق المنشأ لمعالجة أوضاع مديونيات المواطنين المتعثرين في تسديد القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي والثابتة في دفاترها وسجلاتها في تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١.

(مادة ٣)

تتولى الجهة المختصة بإدارة الصندوق ما يلي:

١ - مسك السجلات اللازمة لإدارة الصندوق.

٢ - فتح حساب خاص بالصندوق لدى بنك الكويت المركزي تحول إليه المبالغ المستحقة للجهات الدائنة، مقابل قروض الصندوق وفقا للتسويات المعتمدة، تمهيدا لتحويلها للبنوك المديرة، على النحو الذي توضحه الجداول الزمنية التي تعدها اللجان في هذا الخصوص.

٣ - متابعة تحويل كافة المبالغ المستلمة من البنوك المديرة، كسداد لقرض الصندوق من العملاء إلى حساب الصندوق.

٤ - الرد على ما يرد إليها من استفسارات من اللجان بشأن الجوانب المتعلقة بالتسويات وقروض الصندوق.

ويحدد وزير المالية أسماء المخولين بإجراء التحويلات من حساب الصندوق المفتوح لدى بنك الكويت المركزي وفقا للإجراءات المتبعة بوزارة المالية.

(مادة ٤)

تعلن الجهة المختصة بإدارة الصندوق بوزارة المالية في الصحف المحلية لمدة ثلاثة أيام متفرقة من تاريخ العمل بهذه اللائحة، عما يلي:

١ - أحكام القانون والآلية المقررة لتطبيقها، وتحديد الإجراءات التي يتعين على الراغب في الاستفادة من الصندوق القيام بها، والالتزامات المترتبة على المستفيدين من الصندوق.

٢ - تحديد فروع البنوك المديرة التي سيتقدم إليها العميل المتعثر بطلب تسوية مديونيته. ويكون البنك المدير البنك التقليدي الدائن بأكبر قدر من المديونية القائمة على العميل المتعثر. وإذا كانت مديونية العميل تجاه شركات الاستثمار، يكون البنك المدير هو بيت التمويل الكويتي، إذا كانت المديونية تعود لشركات الاستثمار التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، أما إذا كانت المديونية أو جزء منها يعود لشركة استثمارية تقليدية يكون البنك المدير احد البنوك المذكورة في الجدول التالي وذلك وفقا لتوزيع عملاء تلك الشركات بحسب الحروف الهجائية على كل منهم:

البنك المدير أسماء العملاء المتعثرين التي تبدأ بالأحرف التالية:

١ - بنك الكويت الوطني من حرف (أ) وحتى حرف (ث).

٢ - بنك الخليج من حرف (ج) وحتى حرف (ز).

٣ - البنك التجاري الكويتي من حرف (س) وحتى حرف (ظ).

٤ - البنك الأهلي الكويتي من حرف (ع) وحتى حرف (ف).

٥ - بنك الكويت والشرق الأوسط من حرف (ق) وحتى حرف (م).

٦ - بنك برقان من حرف (ن) وحتى حرف (ي).

٣ - تحديد جدول زمني لتقدم العملاء بطلبات التسوية للبنوك المديرة، ويراعي أن يوزع العملاء المتقدمون بحسب الحروف الهجائية على أيام العمل كل أسبوعين بصفة متكررة ولفترة ستة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة.

الفصل الثاني - تشكيل اللجان ومجموعات العمل وتحديد مهامها وتنظيمها وآلية عملها

مادة (٥)

١ - يصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل (٢٠) لجنة، وذلك بناء على اقتراح من كل وزير العدل ووزير المالية، وتشكل كل لجنة برئاسة أحد رجال القضاء بدرجة مستشار، وعضوية ممثلين اثنين عن البنوك الكويتية وممثل عن شركات الاستثمار وواحد من ذوي الخبرة. ويحدد قرار مجلس الوزراء المكافآت المالية لأعضاء اللجان، ويتضمن قرار المجلس تفويض وزير المالية بما يلي:

أ - تحديد مقار عمل اللجان بحيث توزع على البنوك الدائنة.

ب - توزيع الأعمال على اللجان بحيث تتولى كل لجنة الأعمال المتعلقة بالتسويات التي تجريها بنوك مديرة معينة، وبما يحقق توزيع مناسب للتسويات على اللجان.

مادة (٦)

تجتمع كل لجنة مرتين على الأقل في الاسبوع - لحين انتهاء عملها وتتولى اللجان تشكيل العدد المناسب من مجموعات العمل، حسبما تقضيه متطلبات سير العمل، بناء على طلب يقدمه رئيس اللجنة إلى الجهة المختصة بإدارة الصندوق، وتضم كل مجموعة عمل اثنين من الكويتيين المختصين في الشؤون المصرفية، ممن غير العاملين في الجهات الدائنة.

مادة (٧)

تتلقى اللجان التسويات المقترحة لمعالجة مديونيات العملاء المتعثرين من البنوك المديرية، ويقوم رئيس كل لجنة بتوزيع التسويات المقترحة من البنوك المديرة، عند الحاجة على مجموعات العمل لدراستها وفقا للمعايير والضوابط المقررة بشأن الاستفادة من الصندوق بالنسبة لكل حالة، ورفع توصياتها للجنة.

مادة (٨)

تصدر اللجنة قراراتها بشأن التسويات الخاصة بسداد العملاء المتعثرين لمديونياتهم، وذلك بعد التحقق من استيفاء التسويات المقترحة لمختلف الجوانب المصرفية والقانونية، وكذلك التحقق من تعثر العميل طبقا لأحكام القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٨ وتكون قرارات اللجان نهائية، وتعتبر التسوية التي أقرتها اللجنة مخالصة عن المديونية المتعثرة لكافة ما يرتبط بها من عناصر، ولا يجوز لأي من الجهات الدائنة أو العملاء

المتعثرين طلب إعادة الحساب عن عناصر التسوية، ويدرج مضمون هذا النص في عقد التسوية.
ويتولى رئيس اللجنة تسمية المفوض من أعضاء اللجنة بإمساك حساب المصروفات النثرية الخاصة بأعمال اللجنة، وفقا للاعتماد المالي المحدد من وزارة المالية للمصروفات الخاصة بأعمال اللجان.

مادة (٩)

تقوم اللجان بما يلي:

١ - أعداد قوائم بالتسويات التي تم أقرارها تتضمن أسماء العملاء والبيانات المتعلقة بكل منهم وقيمة قرض الصندوق وفترة سداده، والقيمة المستحق سدادها للجهات الدائنة مقابل قرض الصندوق، وقيمة الأقساط الشهرية المستحقة على العملاء للصندوق، وتحديد تاريخ بداية سدادها.

٢ - موافاة البنوك المديرة بقوائم التسويات التي تم أقرارها للقيام بدورها لاتخاذ الإجراءات التنفيذية بشأن أبرام عقود التسوية مع العملاء المتعثرين، ومن ثم توثيقها من وزارة العدل وأخطار اللجنة بذلك.

٣ - تقوم اللجان، بعد تلقي أخطار البنوك المديرة بإبرام التسوية، بموافاة الجهة المختصة، بجداول زمنية تتضمن المبالغ المطلوب سدادها لكل جهة دائنة مقابل قروض الصندوق، مع مراعاة موافاة وزير المالية بقوائم البيانات التفصيلية للتسويات المبرمة.

٤ - توجيه الاستفسارات الخاصة بالمعوقات التي قد تعترض عمل اللجان إلى الجهة المختصة بإدارة الصندوق بوزارة المالية.

٥ - أبلاغ النيابة العامة عن الحالات التي يتكشف للجان أن العميل تقدم ببيانات أو مستندات غير صحيحة وفق النموذج المقدم منه للدخول في التسوية، أو عند تقديم بيانات ومستندات أخرى بناء على طلب من البنوك المديرة.

مادة (١٠)

يتولى رئيس اللجنة تسمية المفوض من أعضاء اللجنة بإمساك حساب المصروفات النثرية الخاصة بأعمال اللجنة وفقاً للاعتماد المالي المحدد من وزارة المالية للمصروفات الخاصة بأعمال اللجان.

الفصل الرابع: قواعد وإجراءات تلقي الطلبات

مادة (١١)

١ - تحدد البنوك المديرة عددا مناسباً من المقار في كل محافظة لاستقبال طلبات العملاء المتعثرين، مع أخطار الجهة المختصة بإدارة الصندوق.

٢ - يتولى اتحاد مصارف الكويت، بالتنسيق مع الجهة المختصة بإدارة الصندوق بوزارة المالية، الإعلان في وسائل الأعلام المحلية عن القانون وشروط الاستفادة منه والإجراءات والمستندات المطلوبة. كما يتولى الاتحاد إنشاء موقع الكتروني على شبكة الانترنت، لإرشاد وتوجيه العملاء المتعثرين، بما في ذلك الإعلان عن نبذة تعريفية بالقانون وآليات تطبيقه، والشروط المقررة للاستفادة من الصندوق، والإجراءات والمستندات التي يلتزم الراغبون في الاستفادة من قروض الصندوق بتقديمها، والكيفية التي سيتم بها تلقي استفسارات العملاء في هذا الخصوص للإجابة عنها ، ويراعي أن يتيح الموقع للعملاء إمكانية طباعة وسحب النماذج المستخدمة في هذا الخصوص.

مادة (١٢)

يتقدم العميل المتعثر الذي يرغب في تسوية مديونيته تجاه أي من الجهات الدائنة والثابتة بدفاتر وسجلات تلك الجهات في تاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١، وفقا للجدول الزمني المعلن بحسب توزيع العملاء أبجديا وذلك خلال مدة لا تتعدى ستة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة، بطلب للبنك المدير على النموذج المعدل لذلك، والمنشور على الموقع الالكتروني لاتحاد مصارف الكويت على شبكة الانترنت. والمتوافر في مقار البنوك المديرة المخصصة لتلقي الطلبات، ويتم تحديد البنك المدير وفقا لحكم البند ٢ من المادة ٣ من هذه اللائحة.

ويسقط حق العميل المتعثر في الاستفادة من التسوية وفقا لأحكام القانون إذا لم يتقدم بهذا الطلب على النموذج المعدل لهذا الغرض خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة.

مادة (١٣)

على البنك المدير الذي يتلقى طلب تسوية المديونية من العميل المتعثر القيام بما يلي:

١ - التحقق من أنه هو البنك المدير لمديونية العميل وفقا للوضع كما في ٢٠٠٨/٣/٣١، وذلك من خلال البيانات والمستندات المقدمة وفق الطلب ومن خلال الاستعلام عن مديونيات العميل بنظام Ci-Net.

٢ - فتح السجلات والملفات اللازمة لإثبات تلقي الطلبات وفقا لتسلسل تاريخ ورودها، مع مراعاة تزويد العميل بما يفيد استلام الطلب ومرفقاته.

٣ - إخطار نظام Ci-Net عن قبول طلب تسوية مديونية العميل المتعثر لإدراجه ضمن قاعدة البيانات الخاصة بقروض الصندوق. ويراعى رفع اسم العميل في حالة عدم قبول طلب تسوية مديونيته.

الفصل الخامس – دراسة وتقييم الطلبات وتقدير قيمة قرض الصندوق

مادة (١٤)

يتولى البنك المدير فحص ودراسة الطلبات، والتحقق من كافة المعلومات والبيانات المدرجة بالطلب، وله في سبيل ذلك القيام بما يلي:

١ - مطابقة البيانات الخاصة بالمديونية القائمة على العميل مع البيانات الخاصة بهذه المديونية بنظام «Ci-Net»، وكذلك مع بيانات نظام الأخطار المصرفية لدى بنك الكويت المركزي بالنسبة للمديونيات التي تزيد على ١٥ ألف دينار كويتي، وفي حالة وجود أي اختلاف يستدعى العميل للإقرار بالبيانات الصحيحة لمديونيته، وللبنك المدير بالتنسيق مع الجهات الدائنة للتحقق من صحة بيانات مديونية العميل.

٢ - التحقق من صحة بيانات الوضع المالي والمستندات المؤيدة المرفقة بالطلب، وله في سبيل ذلك الاستعلام عن صحة هذه البيانات من كافة الجهات ذات الصلة المبينة في البند (٥/ب) من المادة (١) من القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه.

٣ - دراسة وفحص المعلومات المدرجة بالطلب للتأكد من مدى انطباق شروط التعثر الواردة في القانون على العميل.

مادة (١٥)

يقوم البنك المدير بإجراء الدراسات الخاصة بتسوية مديونية العميل الثابتة بدفاتر وسجلات الجهات الدائنة في ٢٠٠٨/٣/٣١، لتحديد مقدار ومدة القروض الذي يقدمه الصندوق من دون فائدة، وبما يؤدي إلى معالجة أوضاع المديونية المتعثرة، ويراعي في ذلك ما يلي:

١ - أن يكون تاريخ التسوية هو تاريخ تقدم العميل للبنك المدير بطلب تسوية المديونية المتعثرة، وتحدد أرصدة القروض التي سيتم تسويتها لدى الجهات الدائنة وكذلك الالتزامات الشهرية تجاه الجهات الحكومية على أساس هذا التاريخ.

٢ - أن يحتفظ العميل بنسبة ٥٠ في المئة من دخله الشهري، بحيث لا تتعدى كافة الالتزامات الشهرية على العميل، والمشار إليها في البند (٥/ب) من المادة (١) من القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٨ نسبة الـ٥٠ في المئة الأخرى من دخله الشهري.

٣ - أن يستخدم قرض الصندوق في سداد جزء أو كل رصيد مديونية العميل المتعثر المستحقة للجهات الدائنة.

٤ - يحدد مبلغ قرض الصندوق اللازم لجدولة المديونية القائمة على العميل المتعثر، تجاه البنوك وشركات الاستثمار التقليدية، وفقا لما يلي:

أ - يتم احتساب المبلغ الذي يمكن سداده من المديونية القائمة على العميل تجاه الجهات التقليدية الدائنة على أقساط شهرية للفترة المتبقية من كل قرض، على أن يحتفظ العميل بنسبة ٥٠ في المئة من دخله الشهري على النحو الموضح في البند (٢) من هذه المادة.

ب - تحدد قيمة قرض الصندوق بمقدار الزيادة في المديونية القائمة على العميل عن المبلغ المحتسب على النحو سالف الذكر، بعد تخفيض مقدار الزيادة بما يخصها من فوائد مستقطعة مقدماً أو محتسبة عن الفترة المتبقية من اجل القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة القائمة على العميل، وذلك للوصول لمبلغ قرض الصندوق الذي يتم استخدامه لسداد جزء من مديونية العميل المتعثر.

٥ - يحدد مبلغ قرض الصندوق اللازم لجدولة المديونية القائمة على العميل المتعثر، تجاه البنوك وشركات الاستثمار التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لما يلي:

أ - يتم احتساب المبلغ الذي يمكن سداده من إجمالي المديونية القائمة على العميل تجاه الجهات الإسلامية الدائنة على أقساط شهرية للفترة المتبقية من اجل كل مديونية، على أن يحتفظ العميل بنسبة ٥٠ في المئة من دخله الشهري على النحو الموضح في البند (٢٠) من هذه المادة.

ب - تحدد قيمة قرض الصندوق الذي يتم استخدامه لسداد جزء من مديونية العميل المتعثر، بمقدار الزيادة في المديونية القائمة على العميل والتي سيتم تسويتها، عن المبلغ المحتسب على النحو سالف الذكر.

٦ - في حالة وجود مديونيات على العميل المتعثر تجاه جهات دائنة تقليدية وإسلامية، يحدد مبلغ قرض الصندوق اللازم لجدولة مديونياته وفقا للأسلوب الوارد في البند (٤) من هذه المادة بالنسبة للمديونية القائمة تجاه جهات دائنة تقليدية، ووفقاً للأسلوب الوارد في البند (٥) من هذه المادة بالنسبة للمديونية القائمة تجاه جهات دائنة إسلامية.

مع مراعاة أن يتم استخدام مبلغ قرض الصندوق في تسديد المديونية القائمة تجاه الجهات الدائنة التقليدية، ومن ثم الجهات الإسلامية الدائنة، وفقاً لما تقدم.

٧ - في حالة استحقاق مديونية العميل بالكامل تجاه أي من الجهات الدائنة، وذلك في تاريخ التسوية، تحدد قيمة قرض الصندوق بالقدر اللازم لسداد كامل الرصيد المستحق لهذه المديونية.

٨ - يبدأ العميل في سداد قرض الصندوق لدى الانتهاء من تسديد مديونيته تجاه كافة الجهات الدائنة، ويتم عند إبرام التسوية تحديد قيمة وعدد الأقساط الشهرية اللازمة لسداد قرض الصندوق المحتسب وفقاً للبنود (٤، ٥، ٦) من هذه المادة مع مراعاة أن يحتفظ العميل بنسبة ٥٠ في المئة من دخله الشهري.

وعلى العميل الذي يرغب في استخدام ما يؤول إليه من مبالغ، بعد أبرام التسوية، وذلك في سداد المديونية تجاه الجهات الدائنة أو لسداد قرض الصندوق، أن يخطر البنك المدير بذلك.

(مادة ١٦)

تقوم وزارة المالية بدفع مبلغ قرض الصندوق للجهات الدائنة وفقا لما يلي:

١ - بالنسبة للبنوك وشركات الاستثمارية التقليدية:

يتم دفع مبلغ قرض الصندوق، الذي تم تحديده وفقا للبند ٤ أو ٦ من المادة السابقة بالكامل وبصفة فورية للبنوك وشركات الاستثمار التقليدية، كل بنسبة مديونيته لإجمالي المديونية القائمة على العميل.

٢- بالنسبة للبنوك وشركات الاستثمار التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية:

يتم دفع مبلغ قرض الصندوق الذي تم تحديده وفقا للبند ٥ أو ٦ من المادة السابقة، على أقساط شهرية خلال فترة جدولة مديونية العميل، تجاه كل منها.

وتحديد قيمة الأقساط الشهرية اللازمة لسداد قرض الصندوق لتلك الجهات بمقدار الفرق بين قيمة القسط الشهري المحدد لسداد مديونية العميل قبل التسوية، وقيمة القسط الشهري المحتسب لسداد هذه المديونية بعد التسوية.

ويجوز للبنك أو شركة الاستثمار التي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية أن تتبع ذات الأسلوب المطبق في تحديد مبلغ قرض الصندوق اللازم لجدولة المديونية القائمة على العميل المتعثر تجاه البنوك وشركات الاستثمار التقليدية والمبين في البند ٤ من المادة السابقة، وبحيث يتم دفع مبلغ قرض الصندوق بالكامل لتلك الجهات- بعد تخفيضه بمقدار العوائد المستبعدة- وذلك بصفة فورية. وتحدد كل جهة أسلامية الأسلوب الذي ترغب فيه لدفع مبلغ قرض الصندوق (على أقساط شهرية أو بصفة فورية) وتخطر البنك المدير بذلك لمراعاته لدى إجراء الدراسة الخاصة بتسوية مديونية العميل.

٣- تقوم وزارة المالية باتخاذ الإجراءات لتحويل الأموال اللازمة، لسداد قرض الصندوق للجهات الدائنة إلى حساب الصندوق لدى بنك الكويت المركزي وفقا للجداول الزمنية التي تعدها اللجان في هذا الخصوص.

٤- يرفع البنك المدير اقتراحاته للجنة المختصة- مصحوبة بالدراسة والمستندات المؤيدة- للنظر في أقرار التسوية، ويراعى موافاة اللجنة بملخص البيانات الأساسية للتسوية المقترحة.

الفصل السادس – الإجراءات التنفيذية للتسوية

مادة (١٦)

تتلقى البنوك المديرة قرارات اللجان بشأن تسوية المديونيات، وتقوم مع الجهات الدائنة باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن إبرام عقود التسوية مع العملاء المتعثرين، وفقا للقرار الصادر من اللجنة، وتوثيق العقود بوزارة العدل على أن تكون مشمولة بالصيغة التنفيذية، ويكون عقد التسوية سندا تنفيذيا يلتزم بموجبه العميل المستفيد من الصندوق بالوفاء وفقا للشروط والأحكام الواردة فيه، كما يكون بمثابة أقرار بالتنازل عن الحق في المنازعة بأي صورة من الصور في أي من عناصر التسوية.

هذا وتقوم البنوك المديرة بأخطار اللجنة بالتسويات التي يتم إبرامها في هذا الشأن.

مادة (١٧)

تتولى كل من الجهات الدائنة- عند إبرام عقد التسوية- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنازل عن أي دعاوى قضائية خاصة بالمديونية محل التسوية تكون منظورة أمام المحاكم في هذا الشأن، قد أقامتها تجاه العملاء المتعثرين، وذلك بعد قيام العميل بتقديم شهادة من المحكمة المختصة تفيد التنازل عن أي دعاوى قضائية يكون قد أقامها ضد الجهات الدائنة بشأن المديونيات التي تمت تسويتها.

مادة (١٨)

تقوم البنوك المديرة بالتنسيق مع الجهات الدائنة بما يلي:

١- تحديد التكاليف الفعلية للمصروفات التي تحملتها، والتي يتم اقتسامها بنسبة مديونية كل من الجهات الدائنة لإجمالي المديونية المتعثرة، ومتابعة تحصيل هذه المبالغ من الجهات الدائنة، مع الأخذ في الاعتبار أن قيام البنك المدير بإدارة قرض الصندوق نيابة عن الدولة يكون من دون أجر.

٢- تلقي المبالغ المحولة من وزارة المالية والمتعلقة بقروض الصندوق المستحق سدادها للجهات الدائنة وفقاً لقوائم التسويات التي تم إقرارها والجداول الزمنية المعدة في هذا الخصوص

٣- تسديد ما يخصها ويخص الجهات الدائنة من المبالغ المستلمة من الصندوق بالنسبة لمديونية كل عميل.

٤- تحصيل الأقساط الشهرية لسداد القروض المقدمة من الصندوق، وفقاً لما تقضي به التسوية، وذلك باستقطاع قيمتها من الدخل الشهري للعميل، ويتم تحويل تلك المبالغ إلى حساب الصندوق.

٥- اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والقضائية قبل العملاء الذين يخلون بالتزاماتهم المدرجة في عقود التسويات.

الفصل السادس – الإجراءات الخاصة بإدارة قرض الصندوق

مادة (١٩)

تقوم وزارة المالية بفتح حساب الصندوق لدي بنك الكويت المركزي تودع به المبالغ المستحقة للجهات الدائنة مقابل قروض الصندوق وفقاً لقوائم التسويات التي تم إقرارها ، ويتم الخصم عليه بقيمة المبالغ المحولة للبنوك المديرة.

مادة (٢٠)

تتولى البنوك المديرة نيابة عن الدولة وبدون اجر إدارة القروض المقدمة من الصندوق للعملاء المتعثرين ، وذلك وفقا لما يلي :-

١- مسك حسابات مستقلة بقرض الصندوق .

٢- تحصيل الأقساط الشهرية سداداً لقرض الصندوق .

٣- إعداد البيانات الإحصائية بشأن تطورات تلك القروض ، ويتم موافاة وزارة المالية بها شهرياً وبصفة دورية .

٤- متابعة إعداد واستيفاء البيانات الخاصة بنظام «Ci Net –» بالنسبة لقروض الصندوق.

٥- إيداع المبالغ المحصلة سدادا للقرض المقدم من الصندوق للعميل المتعثر، بحساب الصندوق لدى بنك الكويت المركزي في موعد أقصاه نهاية يوم العمل الأخير من كل أسبوع ، مع موافاة وزارة المالية ببيانات تفصيلية عن المبالغ المودعة بحساب الصندوق .

الفصل السابع أحكام عامة

مادة (٢١)

- تنشأ قاعدة بيانات – يتم الرجوع إليها عند اللزوم – خاصة بالنظام المطبق في شبكة «Ci – Net»، وتتضمن البيانات والمعلومات الخاصة بالتسوية التي يتم إقرارها وقرض الصندوق.

ويراعى أدراج العميل بالنظام عند تقدم العميل بطلب تسوية مديونيته .

- يتعين على البنوك المديرة والجهات الدائنة استيفاء البيانات المطلوبة لقاعدة بيانات نظام الـ «Ci – Net» بالنسبة لقروض الصندوق ، وذلك اعتباراً من تاريخ أبرام التسوية مع العميل .

- تقوم الجهات الدائنة إخطار شبكة «Ci – Net» بالتنازل عن الدعاوي القضائية قبل العملاء الذين تم أبرام التسويات معهم ، ويتم رفع اسم العميل من قائمة العملاء المتخذ بشأنهم إجراءات قضائية لدى شبكة «Ci–Net» ولدى البنك المركزي ، وإدراج أسمائهم ضمن قاعدة البيانات الخاصة بالمنضمين للصندوق لدى شبكة «Ci – Net» .

- يجب على البنوك وشركات الأستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي الأستعلام عن العملاء من خلال شبكة «Ci – Net» قبل منح أي قروض أو تسهيلات ائتمانية جديدة لهم .

مادة (٢٢)

يحظر على جميع الجهات المخاطبة بأحكام المادة الأولى من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠١ منح أي قروض أو تسهيلات إئتمانية جديدة لأي من العملاء المستفيدين من الصندوق ، إلا بعد تمام سداد كامل القروض المستحقة عليهم للصندوق .

وتتمثل تلك الجهات في البنوك وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي ، والشركات والمؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة التي تقوم بمنح تسهيلات ائتمانية عن طريق البيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات .

مادة (٢٣)

يقوم كل بنك من البنوك المديرة بتعيين أثنين على الأقل من العاملين لديه كضابطي اتصال لتولي التنسيق مع اللجان والجهة المختصة بإدارة الصندوق بوزارة المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة.

مادة (٢٤)

تحدد وزارة العدل المقار التي سيتم فيها توثيق عقود التسويات وتذييلها بالصيغة التنفيذية ، ويجوز لها القيام بهذا الإجراء في مقار البنوك المديرة .

نظام المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية

واللائحة التنفيذية

بعون الله تعالى نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م /٣٨ وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢هـ .

وبعد الاطلاع على نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٣ وتاريخ ١٣٩٤/٧/١٣هـ وتعديلاته .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠ وتاريخ ١٤١٢/٥/١٢هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على نظام المحاسبين القانونيين بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .

فهد بن عبد العزيز

نظام المحاسبين القانونيين

المادة الأولى :

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو معنوي مزاولة مهنة مراجعة الحسابات إلا إذا كان اسمه مقيداً في سجل المحاسبين القانونيين لدى وزارة التجارة .

شروط القيد في السجل

المادة الثانية :

يشترط في من يقيد في سجل المحاسبين القانونيين أن يكون :

١- سعودي الجنسية .

٢- كامل الأهلية .

٣- حسن السيرة والسلوك ، وغير محكوم عليه بحد شرعي، أو في جريمة مخلة بالشرف أو

الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وألا يكون قد صدر ضده قرار تأديبي بالفصل من الخدمة الحكومية ما لم يكن قد مضى على صدور القرار التأديبي ثلاث سنوات.

٤- حاصلاً على درجة البكالوريوس (تخصص محاسبة) أو أي شهادة أخرى تعتبرها الجهة المختصة بمعادلة الشهادات معادلة لها.

٥- لديه خبرة عملية في أعمال محاسبية بعد الحصول على المؤهل المشار إليه في الفقرة « ٤ » السابقة لدى إحدى الجهات التالية :

أ- مكاتب المحاسبين القانونيين التي تعتمدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المنصوص عليها في هذا النظام طبقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات تخفض إلى سنتين إذا كان طالب القيد حاصلاً على درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة واحدة إذا كان حاصلاً على درجة الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها.

ب- الجهات الحكومية أو الشركات أو المؤسسات الفردية طبقاً للشروط والمدد التي تحددها اللائحة التنفيذية على ألا تقل عن المدد المشار إليها في الفقرة (أ) السابقة.

٦- عضواً أساسياً بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

٧- متفرغاً لمزاولة المهنة ، ومع ذلك يجوز للمحاسب القانوني الجمع بين المهنة ومزاولة الأعمال التي لا تتعارض مع سلوك وآداب المهنة طبقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

إجراءات القيد في السجل

المادة الثالثة :

تشكل بقرار من وزير التجارة لجنة للنظر في طلبات القيد في سجل المحاسبين القانونيين برئاسة موظف من وزارة التجارة لا تقل مرتبته عن المرتبة الرابعة عشرة وعضوية :

١- مستشار قانوني سعودي يعينه وزير التجارة.

٢- محاسب قانوني سعودي يرشحه مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين من المزاولين للمهنة مدة لا تقل عن خمسة سنوات.

وعلى لجنة القيد في سجل المحاسبين أن تبت في الطلب خلال المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية وأن يكون قرارها مسبباً ويتم التظلم من هذا القرار أمام ديوان المظالم .

المادة الرابعة :

يدفع عند طلب القيد وعند كل تجديد رسم قدره ألف ريال للأشخاص الطبيعيين.

المادة الخامسة :

يمنح المحاسب القانوني فرداً كان أو شركة بعد قيده ترخيصاً بمزاولة المهنة موقعاً من رئيس لجنة القيد موضحاً به رقم القيد وتاريخه ويعتبر الترخيص نافذاً لمدة خمس سنوات ويجدد لمدد مماثلة بناء على طلب يقدم قبل انتهائه بتسعين يوماً على الأقل.

التزامات المحاسب القانوني

المادة السادسة :

يجب على المحاسب القانوني المرخص له أن يزاول المهنة فعلاً وأن يخطر الجهة المختصة بوزارة التجارة بعنوان مكتبه وبكل تغيير يطرأ على هذا العنوان وذلك خلال المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية ويترتب على عدم الإخطار في المواعيد المذكورة صحة إبلاغه على عنوانه الموجود بالوزارة. كما يجب على المحاسب القانوني المرخص له أن يشعر الجهة المختصة بوزارة التجارة عند فتح أي فرع آخر له.

المادة السابعة :

يجب التوقيع على تقارير المراجعة الصادرة من المكتب من المحاسب المرخص له نفسه إذا كان فرداً أو من الشريك الذي شارك أو أشرف على المراجعة فعلاً بالنسبة لشركات المحاسبة ولا يجوز إنابة شخص آخر في التوقيع.

المادة الثامنة :

يجب على المحاسب القانوني أن يتخذ اسمه الشخصي عنواناً لمكتبه ويجب وضع الترخيص الممنوح له في مكان بارز من المكتب.

المادة التاسعة :

يجب على المحاسب القانوني فرداً كان أو شركة . أن يقرن اسمه برقم الترخيص وتاريخه في جميع مطبوعاته ومراسلاته وجميع ما يصدر عنه من تقارير أوبيانات ، كما يجب عليه أن يزود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالبيانات اللازمة عن نشاطه طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

المادة العاشرة:

يجب على المحاسب القانوني التقيد بسلوك وآداب المهنة وكذلك بمعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الفنية التي تصدرها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

كما يجب على المحاسب القانوني التقيد بالواجبات المحددة بموجب الأنظمة واللوائح .

المادة الحادية عشر :

يلتزم المحاسب القانوني بحضور عدد من الندوات التي تحددها وتعقدها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

المادة الثانية عشر :

يجب على المحاسب القانوني في جميع الأحوال الاحتفاظ بالأوراق المقدمة من العملاء وأوراق عمل المراجعة ونسخ من الحسابات الختامية وذلك لمدة لا تقل عن عشرة سنوات من تاريخ إصدار تقريره عن كل سنة مالية تتم مراجعتها.

المادة الثالثة عشر :

لا يجوز للمحاسب القانوني أن يراجع حسابات الشركات أو المؤسسات التي يكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها وذلك طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية

المادة الرابعة عشر :

لا يجوز للمحاسب القانوني مراجعة حسابات شركات المساهمة وحسابات البنوك والمؤسسات العامة إلا إذا مارس المهنة مدة لا تقل عن خمس سنوات بعد حصوله على الترخيص.

المادة الخامسة عشر :

يسأل المحاسب القانوني عن تعويض الضرر الذي يصيب العميل أو الغير بسبب الأخطاء الواقعة منه في أداء عمله وتكون المسئولية تضامنية بالنسبة للشركاء في شركات المحاسبة.

المادة السادسة عشر :

يجب على المحاسب القانوني (فرداً كان أو شركة) توظيف نسبة معينة من السعوديين من مجموع موظفيه ، وتحدد اللائحة التنفيذية هذه النسبة دون إخلال بما يقضي به نظام العمل والعمال.

المادة السابعة عشر :

يجب على المحاسب القانوني إذا توقف عن مزاولة المهنة لأي سبب من الأسباب بصورة مؤقتة أو نهائية أن يخطر الجهة المختصة بوزارة التجارة بذلك خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ توقفه ويعتبر الترخيص منتهياً في حالة التوقف النهائي ، ودون إخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا النظام، يكون للجهة المختصة بوزارة التجارة صلاحية إصدار قرار إلغاء ترخيص كل محاسب توقف عن مزاولة المهنة ولم يتقدم بالإخطار المنصوص عليه في هذه المادة خلال الموعد المحدد بعد التحقق من الواقعة المستوجبة لذلك وسماع أقوال المحاسب وإذا أخطر المحاسب ولم يحضر خلال مدة الثلاثين يوماً التالية لتاريخ إخطاره فيتم إلغاء ترخيصه دون سماع أقواله ويجوز التظلم من قرار إلغاء الترخيص أمام ديوان المظالم، ولا يترتب على إلغاء الترخيص إلغاء العضوية بالهيئة .

المادة الثامنة عشر :

في حالة توقف المحاسب القانوني عن مزاولة مهنته نهائياً أو لمدة يترتب عليها الإضرار بالعملاء أو الغير.تتم تصفية جميع المعاملات المعلقة لديه والحقوق والالتزامات

المترتبة على ذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

المادة التاسعة عشر :

تنشأ هيئة تسمى « الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونين » تعمل تحت إشراف وزارة التجارة للنهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة وكل ما من شأنه تطوير هذه المهنة والارتفاع بمستواها ولها على الأخص ما يلي :

١- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.
٢- وضع القواعد اللازمة لامتحان الحصول على شهادة الزمالة أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لمهنة المراجعة بما في ذلك الأنظمة ذات العلاقة بالمهنة.
٣- تنظيم دورات التعليم المستمر.
٤- إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمحاسبة والمراجعة وما يتصل بهما .
٥- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في موضوعات المحاسبة والمراجعة.
٦- وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والتقيد بأحكام هذا النظام ولوائحه .
٧- المشاركة في الندوات واللجان المحلية والدولية المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة .

المادة العشرون :

تتكون الهيئة من :

١- أعضاء أساسيين وهم :

أ- جميع المحاسبين القانونيين المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وقت العمل بهذا النظام على أن يلتزموا بحضور الدورات التي تعقدها الهيئة لهم واجتياز الاختبارات خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ بدء البرنامج المعد لذلك ما لم يحصلوا على شهادة الزمالة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة التاسعة عشرة من هذا النظام.

ب- من تتوفر لديهم المؤهلات المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة الثانية من هذا النظام بشرط الحصول على شهادة الزمالة المنصوص عليها في الفقرة « ٢ » من المادة التاسعة عشرة من هذا النظام.

٢- أعضاء منتسبين وهم من يتقدمون بطلب العضوية ممن توفر لديهم المؤهلات المشار إليها في الفقرة (٤) من المادة الثانية من هذا النظام .

المادة الحادية والعشرون :

يكون مقر الهيئة في مدينة الرياض ويجوز إنشاء مكاتب تابعة لها داخل المملكة.

المادة الثانية والعشرون :

يكون للهيئة جمعية عمومية تتكون من جميع الأعضاء الأساسيين الذين سددوا اشتراكاتهم السنوية .وتعقد الجمعية العمومية للهيئة اجتماعاتها العادية أو الاستثنائية بحضور أغلبية أعضائها فإذا لم يتوفر النصاب اللازم للاجتماع وجهت دعوة لموعد اجتماع لاحق يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للموعد السابق ويكون اجتماع الجمعية العمومية للهيئة في هذا الموعد صحيحاً مهماً كان عدد الحاضرين .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية للهيئة بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة التساوي يكون صوت الرئيس مرجحاً .

ويتم عقد الاجتماعات للجمعية العادية العمومية للهيئة في موعد يحدد في بداية كل عام مالي للهيئة.

ويجوز للجمعية العمومية للهيئة أن تعقد اجتماعاً استثنائياً كلما طلب ذلك خمس أعضائها أو مجلس إدارة الهيئة .

ويعد مجلس إدارة الهيئة جدول أعمال الجمعية العمومية للهيئة.

المادة الثالثة والعشرون :

تختص الجمعية العمومية للهيئة بما يلي :

١- الموافقة على النظام الداخلي.
٢- إقرار ميزانية الهيئة السنوية وحساباتها الختامية لكل سنة وتعيين مراقب لحساباتها وتحديد مكافآته.
٣- إقرار خطة العمل السنوية التي يقدمها مجلس الإدارة

واعتماد تقريره السنوي عن نشاط الهيئة

٤- انتخاب ممثلي المحاسبين القانونيين في مجلس إدارة الهيئة.

٥- مناقشة كل ما يرد بجدول أعمالها من أمور تدخل في نطاق عمل الهيئة أو اهتماماتها.

المادة الرابعة والعشرون :

يدير الهيئة مجلس إدارة مكون من ثلاثة عشر عضواً ويتم تشكيله من :

١- وزير التجارة أو من ينيبه رئيساً.

٢- وكيل الوزارة للتجارة عضواً.

٣- وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني للشئون المالية والحسابات أو من يعينه وزير المالية والاقتصاد الوطني ، على أن لا تقل مرتبته عن المرتبة الرابعة عشرة عضواً.

٤- نائب رئيس ديوان المراقبة العامة أو من يعينه رئيس الديوان على ألا تقل مرتبته عن المرتبة الرابعة عشرة عضواً

٥- عضوين سعوديين من هيئة التدريس بقسم المحاسبة في واحدة أو أكثر من جامعات المملكة يعينهما وزير التجارة بناء على ترشيح وزير التعليم العالي.

٦- ممثل لمجلس الغرف التجارية والصناعية يعينه وزير التجارة بترشيح من مجلس الغرف عضواً.

٧- ستة أعضاء من المحاسبين القانونيين السعوديين الممارسين للمهنة يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية للهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، واستثناء من ذلك يعين هؤلاء في مجلس الإدارة الأول بقرار من وزير التجارة لمدة خمس سنوات.

ويحضر أمين عام الهيئة جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له صوت في اصدار القرارات .

ويجتمع مجلس الإدارة مرة على الأقل كل تسعين يوماً بدعوة من رئيسه أو من ينيبه وعلى الرئيس توجيه الدعوة إلى الاجتماع كلما طلب ذلك كتابة أربعة أعضاء على الأقل.

ولا تكون اجتماعات المجلس صحيحة إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو من ينيبه وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

المادة الخامسة والعشرون :

يقوم مجلس الإدارة بتصريف شئون الهيئة وممارسة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها وله على الأخص ما يلي :

١- اقتراح التعديلات التي يرى إدخالها على نظام المحاسبين القانونيين واقتراح اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه وغير ذلك من الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة.

٢- مراجعة وتطوير واعتماد معايير المحاسبة والمراجعة.

٣- إصدار اللوائح المالية والإدارية وتحديد السنة المالية للهيئة.

٤- إعداد النظام الداخلي للهيئة.

٥- تحديد الاشتراكات المقررة على الأعضاء وكيفية تحصيلها .

٦- تنظيم الاختبارات اللازمة للحصول على شهادة الزمالة على أن يشمل ذلك الجوانب المهنية والعملية والعلمية لممارسة مهنة المراجعة وكذلك الأنظمة ذات العلاقة .

٧- وضع برامج ودورات التعليم المستمر .

٨- تشكيل اللجان الفنية مثل لجنة معايير المحاسبة والمراجعة ولجنة مراقبة جودة الأداء المهني ولجنة الاختبارات والترشيحات ولجنة التعليم المستمر ولجنة سلوك وآداب المهنة وغيرها ووضع قواعد وإجراءات ممارسة مهامها.

٩- تعيين أمين عام للهيئة ونائباً له على أن يكونا من السعوديين المستوفين للشروط المقررة للترخيص بمزاولة المهنة وغير مزاولين لها .

ويحدد مجلس إدارة الهيئة واجباتهما ومسئولياتهما وحقوقهما وكيفية معاملتهما مالياً.

المادة السادسة والعشرون :

تتكون موراد الهيئة من :

١- الاشتراكات التي يحددها مجلس الإدارة .

٢- الإعانات الحكومية.

٣- الهبات والتبرعات والوصايا التي يقرر مجلس الإدارة قبولها.

٤- عائد استثمار أموال الهيئة وحصيلة نشر وبيع ما يتم إعداده من بحوث ودراسات ونشرات وما تقدمه من خدمات.

المادة السابعة والعشرون :

يكون للهيئة مراقب حسابات تعينه الجمعية العمومية كل سنة من المحاسبين القانونيين المرخص لهم ويكون له حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات وإبداء ما يراه من ملاحظات وعليه مراجعة حسابات الهيئة وتقديم تقرير عنها إلى الجمعية العمومية ، ويجب ألا يكون المراقب أو أحد شركائه عضواً في مجلس إدارة الهيئة ، وتحدد الجمعية العمومية مكافآته ولها إعادة تعيينه أو اختيار غيره، واستثناء من ذلك يعين مجلس الإدارة مراقب الحسابات للسنة الأولى ويحدد مكافآته .

الجزاءات

المادة الثامنة والعشرون :

تطبق على من يخالف أحكام هذا النظام احدى العقوبات التالية:

- اللوم . الإنذار . الإيقاف عن ممارسة المهنة مدة لا تزيد عن ستة أشهر .
- شطب قيد المخالف من سجل المحاسبين القانونيين مع نشر القرار الصادر بعقوبة الإيقاف وعقوبة الشطب على نفقة المخالف بواحدة أو أكثر من الصحف المحلية.

المادة التاسعة والعشرون :

مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة يتولى التحقيق في مخالفات أحكام هذا النظام لجنة يشكلها وزير التجارة من وكيل وزارة التجارة للتجارة رئيساً ومستشار قانوني سعودي وأحد أعضاء مجلس إدارة الهيئة فإن رأت هذه اللجنة أن المخالفة تشكل جريمة فتقوم بإحالتها إلى الجهة المختصة وبعد الحكم فيها تنظر اللجنة المشار إليها في المخالفة من الناحية المسلكية ولها إيقاع إحدى العقوبات التالية :

- اللوم . الإنذار . الإيقاف عن ممارسة المهنة مدة لا تزيد على ستة اشهر وللمخالف حق التظلم من القرار الصادر بإحدى العقوبات السابقة إلى ديوان المظالم .

أما إن رأت لجنة التحقيق أن المخالفة لا تشكل جريمة فلها بعد استكمال التحقيق مع المخالف إيقاع إحدى العقوبات التالية :

- اللوم . الإنذار . الإيقاف عن ممارسة المهنة مدة لا تزيد على ستة أشهر . ولها أن تحفظ أوراق المخالفة إذا رأت أنها لا تستحق إحدى العقوبات المقررة ، وفي جميع الأحوال يجب أن يكون قرار اللجنة مسبباً وللمخالف حق التظلم من القرار الصادر بالعقوبة إلى ديوان المظالم .

أما إذا رأت اللجنة تطبيق عقوبة الشطب فتحيلها إلى ديوان المظالم للحكم فيها.

المادة الثلاثون :

يجوز لمن شطب قيده طبقاً لأحكام هذا النظام ولوائحه أن يطلب إعادة قيده بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الشطب ، ويفصل في الطلب وزير التجارة وتتبع في إعادة القيد الشروط والإجراءات المقررة بالنسبة للقيد .

المادة الحادية والثلاثون :

لا تدخل مدة الإيقاف أو الشطب المنصوص عليهما في هذا النظام في حساب المدة الواجب توفرها فيمن يجوز له مراجعة حسابات شركات المساهمة أو مراجعة حسابات البنوك والمؤسسات العامة المشار إليها في المادة الرابعة عشرة من هذا النظام.

المادة الثانية والثلاثون :

يختص ديوان المظالم بتوقيع عقوبة الشطب المنصوص عليها في هذا النظام ، كما يختص بنظر

كافة الدعاوي التي تقام من أو على المحاسب القانوني لسبب يتعلق بمزاولته المهنة طبقاً لأحكام هذا النظام.

المادة الثالثة والثلاثون :

تباشر الجهة المختصة بوزارة التجارة إجراءات رفع الدعاوى أمام ديوان المظالم في المخالفة التي تنتهي فيها اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة والعشرين إلى تطبيق عقوبة الشطب على المحاسب.

أحكام عامة وانتقالية

المادة الرابعة والثلاثون :

يجوز لوزير التجارة الزام المحاسب القانوني بموافاة الوزارة بأي معلومات تطلبها للتأكد من أداء المحاسب لعمله طبقاً لهذا النظام.

المادة الخامسة والثلاثون :

يتم تنظيم التعاون بين المحاسبين المرخص لهم طبقاً لهذا النظام وبين المحاسبين القانونيين غير السعوديين طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

المادة السادسة والثلاثون :

يستمر العمل بالتراخيص الصادرة للمحاسبين القانونيين قبل نفاذ هذا النظام شريطة أن يكون المرخص له مزاولاً للمهنة مع التزام مكاتب المحاسبة الأجنبية أفراداً أو شركات بما يلي :

أ- مشاركة محاسب أو أكثر من المحاسبين القانونيين السعوديين المرخص لهم بمزاولة المهنة وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل بهذا النظام وإلا اعتبر الترخيص الممنوح لها منتهياً ، وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد ونسبة مشاركة السعوديين في هذه المكاتب وسبل التأكد من تطبيقها.

ب- أن يقيم المحاسب أو الشريك الأجنبي بالمملكة مدة لا تقل عن تسعة أشهر في السنة وأن يزاول المهنة فعلاً.

المادة السابعة والثلاثون :

يلغي هذا النظام نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٤٣ وتاريخ ١٣٩٤/٧/١٣هـ وتعديلاته وكل ما يتعارض معه من أحكام .

المادة الثامنة والثلاثون :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد تسعين يوماً من تاريخ نشره ويصدر وزير التجارة اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه.

اللائحة التنفيذية لنظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ

المادة الأولى :

يجب أن يشتمل سجل المحاسبين القانونيين في الأقل على البيانات التالية:

١- اسم المحاسب القانوني . فرداً كان أو شركة . المرخص له وتاريخ الترخيص ورقمه ونهايته والتجديدات .

٢- أسماء الشركاء في الشركات المهنية والبيانات المشار إليها في البند السابق لكل شريك.

المادة الثانية :

على كل من يرغب قيد اسمه في سجل المحاسبين القانونيين أن يرفق بطلبه المستندات التالية :

١- صورة من حفيظة النفوس أو بطاقة العائلة أو بطاقة الأحوال المدنية.

٢- تعهداً موقعاً من طالب القيد بأنه لم يسبق أن أقيم عليه حد شرعي ولم يصدر عليه حكم في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

٣- صورة من قرار قبول استقالته من جهة حكومية أو غير حكومية إلا إذا كان متفرغاً لدى أحد مكاتب المراجعة فيكتفى بإحضار شهادة تفيد استمراره بالعمل لدى هذا المكتب.

٤- صورة معتمدة من وثيقة الحصول على شهادة البكالوريوس تخصص محاسبة أو ما يعادلها مع إرفاق صورة معتمدة من قرار معادلتها.
٥- صورة من شهادة العضوية في الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سارية المفعول.
٦- صورة معتمدة لشهادة الزمالة الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
٧- صورة معتمدة من شهادات الخبرة.
٨- بياناً موقعاً من طالب القيد يوضح الأعمال التجارية وغيرها التي يزاولها أو التي يشترك فيها.
٩- الإيصال المثبت لسداد رسم القيد المقرر وفقاً للمادة الرابعة من نظام المحاسبين القانونيين.

المادة الثالثة :

مع مراعاة أحكام المادة الثانية من نظام المحاسبين القانونيين الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢) وتاريخ ١٤١٢/٥/١٣هـ يشترط للاعتداد بمدد الخبرة العملية التي تقضي في الجهات الحكومية ما يلي :

أولاً: مكاتب المحاسبين القانونيين:
١- أن يكون قد مضى على تسجيل المكتب ومزاولته العمل خمس سنوات على الأقل.
٢- أن يكون لديه الجهاز الفني المؤهل والمتفرغ للعمل.
٣- ألا يكون قد صدر ضد المكتب أحكام في مخالفات مخلة بسلوك وآداب المهنة .

ثانياً: الجهات الحكومية والشركات المساهمة :
١- أن تكون قد قضيت في عمل ذي طبيعة إشرافية على أعمال المحاسبة والمراجعة مثل المراجعة الداخلية والإدارة المالية .
٢- ألا تقل هذه المدة عن أربع سنوات إذا كان طالب القيد حاصلاً على درجة البكالوريوس (تخصص محاسبة) ، أو ما يعادلها تخفض إلى سنتين إذا كان حاصلاً على درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة إذا كان حاصلاً على درجة الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها.

ثالثاً: الشركات الأخرى والمؤسسات الفردية والأفراد :
١- أن يكون قد مضى على تسجيل المنشأة بالسجل التجاري مدة لا تقل عن خمس سنوات .
٢- أن يكون للمنشأة حسابات يتم مراجعتها من قبل مراجع حسابات.
٣- أن تكون قد قضيت في عمل ذي طبيعة إشرافية على أعمال المحاسبة والمراجعة مثل المراجعة الداخلية والإدارة المالية.
٤- ألا تقل هذه المدة عن خمس سنوات إذا كان طالب القيد حاصلاً على درجة البكالوريوس (تخصص محاسبة) أو ما يعادلها تخفض إلى سنتين إذا كان حاصلاً على درجة الماجستير في المحاسبة أو ما يعادلها وإلى سنة إذا كان حاصلاً على درجة الدكتوراه في المحاسبة أو ما يعادلها.

المادة الرابعة :

للمحاسب القانوني المقيد في سجل المحاسبين القانونيين أن يزاول الأعمال التي لا تتعارض مع قواعد سلوك وآداب المهنة وطبقاً للضوابط التالية :
١- أن تكون هذه الأعمال من الأعمال المهنية المكملة لطبيعة عمله ، مثل تقديم الدراسات والاستشارات المالية والمحاسبية والإدارية ، والأعمال ذات الطبيعة القائمة على الاستشارة .
٢- أن تكون هذه الأعمال من النشاطات الاقتصادية غير المهنية، مثل تملك الأوراق المالية وتملك المزارع والعقارات والاشتراك في الشركات على أن يلتزم بالشروط التالية :
١/٢ أن يعهد بالإدارة إلى شخص متفرغ ولا يمارس الإدارة.
٢/٢ أن يفصح عن طبيعة نشاطه

لعملائه وذلك بإبلاغهم عن الشركات المشارك فيها وتزويد وزارة التجارة بأنواع الأنشطة والشركات المشارك فيها وأسماء شركائه في هذه الشركات مع تزويد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بصورة من ذلك.

المادة الخامسة :

لا يجوز للمحاسب القانوني أن يراجع حسابات الشركات أو المؤسسات التي له فيها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة وعلى الأخص ما يلي :

١- الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني شريكاً أو قريباً إلى الدرجة الرابعة بدخول الغاية لأحد المؤسسين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة.
٢- الشركات والمؤسسات التي يساهم في تأسيسها أو التي يكون عضواً في مجلس إدارتها أو التي يقدم لها خدمات استشارية أو إدارية.
٣- الشركات المساهمة التي يمتلك المحاسب القانوني فيها أسهماً ذات شأن خلال فترة مراجعته ، وإذا قبل المراجعة فعليه قبل البدء في المراجعة التصرف في هذه الأسهم.
٤- الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني شريكاً لأحد موظفيها أو لأحد كبار الشركاء فيها أو شريكاً للشركة نفسها.
٥- الشركات والمؤسسات التي يكون المحاسب القانوني ناظراً لوقف أو وصياً على تركة لها حصة في تلك الشركات والمؤسسات.
٦- الشركات التي تماثل أنشطتها التجارية أنشطة الشركات التي يكون عضواً في مجلس إدارتها.

المادة السادسة :

تنظر لجنة القيد في سجل المحاسبين القانونيين في الطلبات المقدمة إليها وعليها أن تبت فيها خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب، وإلا اعتبر الطلب مرفوضاً .

المادة السابعة :

على المحاسب القانوني المرخص له بمزاولة المهنة إخطار وزارة التجارة بعنوان مكتبه المكاني والبريدي والهاتفي بكل تغيير يطرأ على هذا العنوان خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التغيير . وفي حالة عدم إبلاغه بالتغيير يعتبر اخطاره على عنوانه المسجل صحيحاً.

المادة الثامنة :

لا يجوز لأي شخص مرخص له سواء كان فرداً او شريكاً في شركة مهنية مقيدة في سجل شركات المهن الحرة أن يوقع على تقرير مراجع الحسابات ما لم يكن قد شارك أو أشرف على أعمال المراجعة .

المادة التاسعة :

على جميع المقيدين في سجل المحاسبين القانونيين سواء كانوا أفراداً أو شركاء في شركات مهنية تزويد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سنوياً أو كلما تطلب الأمر ذلك بالبيانات التالية :

١- أسماء الشركات والمؤسسات التي يقومون بمراجعتها .
٢- عدد القوائم المالية التي قاموا بمراجعتها وصور من تقاريرهم عنها .
٣- عدد العمليات وأنواعها والفئات التي ستقوم بالمراجعة وفق خطة المراجعة المعدة لذلك.
٤- المعلومات أو البيانات الأخرى التي تطلبها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

المادة العاشرة :

دون إخلال بما يقضي به نظام العمل والعمال يجب على المحاسب القانوني المرخص له سواء كان فرداً أو شركة مهنية توظيف نسبة من السعوديين لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع موظفيه الفنيين .

المادة الحادية عشر :

في حالة توقف المحاسب القانوني المرخص له بمزاولة مهنة المراجعة سواء كان فرداً أو شريكاً في شركة مهنية عن العمل لأي سبب من الأسباب بصورة مؤقتة أو نهائية فعليه اتباع الإجراءات التالية :

١- إخطار وزارة التجارة بأسباب التوقف ومدته وذلك خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ توقفه مع تزويد الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بصورة منه.

٢- إخطار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالعمليات التي يقوم بمراجعتها والتي ستتأثر بفترة التوقف والإجراءات التي ستتخذ لحفظ حقوق عملائه والأسلوب الذي سوف يتم بموجبه الاحتفاظ بالعاملين معه وذلك خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ توقفه ، وأن ينسق مع الهيئة في كيفية معالجة الآثار المترتبة على توقفه.

٣- قيام الشركاء الآخرين في الشركة المهنية عند توقف أحد الشركاء بصفة نهائية بتعديل عقد الشركة وفقاً لنظام الشركات المهنية وإخطار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بما اتخذ من إجراء في كيفية إسناد الأعمال التي يشرف عليها الشريك المتوقف إلى الشركاء الآخرين.

المادة الثانية عشرة :

عند توقف المحاسب القانوني الذي يمارس عمله منفرداً سواء كان التوقف نهائياً أو لمدة يترتب عليها الإضرار بالعملاء أو بالغير، دون اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من هذه اللائحة ، تقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بحصر العمليات المعلقة لدى مكتبه وبيان الحقوق والالتزامات المترتبة على المكتب وتعيين محاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة يتولى تصفية جميع العمليات القائمة في تاريخ التوقف وتصفية حقوق العاملين والالتزامات والحقوق الأخرى ، وتتولى الهيئة تحديد الأتعاب المستحقة لها وللمحاسب القانوني نظير هذا العمل.

المادة الثالثة عشر :

تضع لجنة التحقيق المنصوص عليها في المادة ٢٩ من نظام المحاسبين القانونيين القواعد المنظمة لعملها ويصدر باعتمادها قرار من وزير التجارة.

المادة الرابعة عشر:

مع مراعاة ما تقضي به المادة الأولى من نظام الشركات المهنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٤) وتاريخ ١٤١٢/٢/١٨هـ يجوز التعاون بين المحاسبين القانونين المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة وبين المحاسبين القانونيين غير السعوديين غير المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وفقاً لما يلي :

١- أن يكون المحاسب غير السعودي مرخصاً له بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

٢- أن يوقعا عقد تعاون بينهما وفقاً للنموذج الذي يعتمد من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ويراعى عند إعداد نموذج العقد التأكيد على مسؤولية المحاسب السعودي في مواجهة العملاء .

المادة الخامسة عشر:

تكون مشاركة المحاسبين القانونيين غير السعوديين المرخص لهم بالعمل بالمملكة قبل نفاذ نظام المحاسبين القانونيين ، وفقاً لأحكام نظام الشركات المهنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤) وتاريخ ١٤١٢/٢/١٨هـ ، ولائحته التنفيذية على أن يراعى ألا تقل نسبة مشاركة السعوديين المرخص لهم في رأس مال هذه الشركة عن٢٥٪.

آليـة تمويـل شركات الخطـة بين التأييـد والـرفـض

اعداد: د. نبيل محمد أحمد صبيح
أستاذ بكلية الحقوق /
جامعة عين شمس
وكلية الدراسات التجارية

وافق مجلس الأمة الكويتي بالاجماع على تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية على مشروع قانون بشأن الخطة الانمائية الخمسية للسنوات (٢٠٠٩/٢٠١٤).

وصدر قانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ وتم نشره بالجريدة الرسمية الكويت اليوم (١).

وتم العمل به اعتباراً من فبراير لسنة ٢٠١٠، ويحتوي هذا القانون على ١١ مادة.

ويمثل هذا القانون نقلة نوعية وامتداداً هاماً للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ بشأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والذي تم تعديله لسنة ١٩٨٧ والحق بإنشاء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية التي آلت إليها اختصاصات وزارة التخطيط بشكل كامل.

الأهداف الاستراتيجية لقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ باصدار الخطة الانمائية:

حدد المادة الأولى من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠ المقصود بالتعابير المستخدمة في هذا القانون وبينت إن المقصود بالخطة، الاطار العام للخطة الانمائية للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١ و٢٠١٣/٢٠١٤ المقرر تنفيذها خلال الفترة من أول ابريل ٢٠١٠ إلى اخر مارس ٢٠١٤/ ونصت المادة المادة الثانية من هذا القانون على أن تؤسس الدولة شركات مساهمة كشركات قطاع خاص لتنفيذ المشروعات التنموية الاستراتيجية وحددت نسبة المساهمة في كل شركة من الشركات المشار إليها على النحو التالي:

- نسبة لا تقل عن ٢٦ ٪ من الأسهم يتم طرحها للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأخرى التي يوافق عليها مجلس الوزراء.
- نسبة ٥٠ ٪ من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

- نسبة ٢٤ ٪ من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها.

وتؤكد المواد الثانية والثالثة والرابعة من هذا القانون على تحقيق عدالة توزيع عوائد المشروعات التنموية بين المواطنين من ناحية والمساهمة في تمويل هذه المشروعات من ناحية أخرى(١).

ومن ضمن الأهداف الاستراتيجية لهذا القانون تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، بحيث يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي في الدولة وفق آليات منهجية تقوم على رؤية مستقبلية للدولة حتى عام ٢٠٣٥ (١).

وسنحاول أن نعرض للجدل الذي ثار بشأن كيفية تمويل شركات الخطة في ضوء نصوص قانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠.

وسائل تمويل شركات الخطة بين المؤيدين والرافضين:

يدور جوهر الخلاف في هذا القانون حول مسألة كيفية تمويل شركات الخطة التي انشئت بموجب هذا القانون لكي تقوم بالمساهمة في المشروعات التنموية بمعنى آخر، ثار الجدل بشأن مصادر تمويل شركات المساهمة العامة التي لا تتمتع بالجدوى الاقتصادية (مثل شركات الإسكان أو التأمين الصحن أو الأمن الغذائي أو الأمن الوطني.. الخ). والتي نصت المادة الثانية من قانون الخطة على تأسيسها لتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات التنموية الاستراتيجية. (٢).

ويرجع سبب الخلاف إلى افتقاد الخطة لبرنامج واضح لتمويل هذه الشركات المساهمة.

وقد تم طرح أكثر من اقتراح من أجل تمويل هذه الشركات «شركات الخطة» ومن بينها اقتراح بزيادة رأس مال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لتمويل هذه الشركات أو المشروعات؟ واقتراح اخر بانشاء بنك للتنمية تحت مسمى «بنك الكويت للتنمية» وسعياً لحسم هذا الجدل قرر مجلس الوزراء الكويتي (١) تشكيل لجنة برئاسة بنك الكويت المركزي وعضوية ممثلين عن الجهات التالية: وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، ووزارة العدل، ووزارة التجارة والصناعة، ومكتب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاسكان ووزير الدولة لشؤون التنمية وادارة الفتوى والتشريع، وذلك لاعداد الاسلوب التمويلي المناسب للشركات التي وردت في الخطة الانمائية والتي لا تتمتع بالجدوى الاقتصادية بحكم طبيعتها الخاصة(٣) لا اوافق على وصف هذه الشركات بإنها لا تتمتع بالجدوى الإقتصادية لانها لها أهمية اقتصادية ولكنها لا تتمتع بربحية.

وقد توصلت هذه اللجنة إلى مقترحين يتضمنان حلولاً لتمويل هذه الشركات الجديدة (٢).

الاقتراح الأول

يقضي بتأسيس محفظة مالية تقوم الدولة بإيداع الاموال فيها، على أن تديرها البنوك المحلية وبنسبة أرباح زهيدة أو قليلة على مدى سنوات طويلة على أن تقوم تلك الشركات بتحصيل ايرادات مالية من خلال الفروع التجارية التي سيتم انشاؤها داخل المناطق التي تقوم ببنائها.

الاقتراح الثاني

يذهب إلى تحويل كيان شركات الخطة من شركات غير ذات جدوى اقتصادية إلى شركات ذات جدوى اقتصادية، وذلك من خلال إضافة بعض الأنشطة التجارية لها مما يؤدي إلى تحقيق نسبة ربحية(١).

وذهب رأي آخر إلى ضرورة تدخل المال العام للقيام بهذا التمويل الذي يخدم خطة التنمية في الدولة، ويرى إن الجهاز المصرفي عاجز عن أداء مهمة تمويل هذه الشركات المساهمة التي تقوم بتنفيذ وإدارة وتشغيل تلك المشروعات التنموية التي ذكرتها الخطة الانمائية.

ويرجع عجز الجهاز المصرفي المحلي عن تمويل هذه الشركات للأسباب الآتية:

١ - إن حجم التمويل أكبر من قدرة الجهاز المصرفي المحلي (٢).

٢ - تتمثل نسبة عالية من التمويل المطلوب في قروض طويلة الأجل بينما تشكل الودائع القصيرة الأجل المصدر الرئيسي لأموال الوحدات المصرفية المحلية.

لذا يذهب أصحاب هذا الاتجاه الى اللجوء للقروض المجمعة syndicated loans والتي تتم باشتراك وتدخل أكثر من بنك سواء بنوك تقليدية أو بنوك إسلامية وذلك لتمويل هذه الشركات.

وتبدو مزايا فكرة القروض المجمعة التي يقدمها أكثر من بنك في توزيع المخاطر المتمثلة في عدم وجود الربحية.

وعلى العكس من ذلك يرى وزير المالية الكويتي(١) ومحافظ البنك المركزي إن الجهاز المصرفي قادر على تمويل المشروعات التنموية حيث أشار إلى إن القطاع المصرفي الكويتي يضم ١٠ بنوك محلية و١٠ فروع لبنوك أجنبية مما يسمح بتعدد وسائل التمويل.

وجدير بالذكر إن جميع وحدات القطاع المصرفي سواء بنوك وطنية وفروع لبنوك أجنبية تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، الأمر الذي يترتب عليه تقليل المخاطر الائتمانية.

ويبدو لنا بعد طرح هذا الجدال حول آلية تمويل هذه الشركات المشاركة في خطة التنمية، إن القطاع المصرفي الكويتي يعتبر القطاع الأقوى بعد قطاع النفط، فضلاً عن إنه القطاع الذي تنعقد عليه آمال دولة الكويت لتحقيق رؤيتها الاستراتيجية بالتحول إلى مركز مالي وتجاري، لذا فإن قيام البنوك المحلية متمثلة في بنوك تقليدية أو إسلامية مع بنوك أجنبية إلى إصدار سنوات لتقديم قروض مجمعة كبيرة الحجم وطويلة الأجل نسبياً، وذلك تحت اشراف ورقابة بنك الكويت المركزي باستخدام أدوات السياسة النقدية بما يسهم في دعم وتطوير السوق المالي المحلى ٠مادة ٦ من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن النقد والبنك المركزي حيث يعد هذا البنك المستشار المالي للدولة).

وتقديم البنوك قروض لتمويل الشركات المشاركة في خطة التنمية يعطي لهذه البنوك فرصة الحصول على فوائد على القروض ولابد من توفير ضمانات حكومية لهذه البنوك، أما قيام الصندوق الكويتي للتنمية بتقديم مثل هذه القروض لشركات الخطة ولو بشروط ميسرة - كما يرى البعض - فلا يخلو من العيوب، حيث إنه سيتم دون تدخل البنك المركزي فضلاً عن عدم خضوع الصندوق عند تحديد أسعار الفائدة على القروض لرقابة البنك المركزي مما ينعكس سلباً على هذه الشركات التي تشارك في مشروعات تمثل البنية التحتية في الدولة.

وتحقيقاً لمتطلبات التنمية يجب تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية وتطوير التشريعات القانونية التي تساعد في ذلك مثل الخصخصة، وعقود البناء والتشغيل وتمويل الملكية (B.O.T) وقانون الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي، وأيضاً قانون حماية المستهلك وقانون المنافسة والاحتكار.

وأخيراً يجب - في رأينا الشخصي - اعداد تقارير عن تنفيذ الخطة الانمائية وتقييم هذه الخطة كل (٦) شهور لمعرفة الايجابيات والسلبيات.

وأيضاً مراعاة الاسترشاد بتجارب الدول التي أخذت بخطط تنمويه طويلة الأجل والاستفادة من النتائج الايجابية بالقدر اللازم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لقانون رقم (٩) لسنة ٢٠١٠.

توصيات ومقترحات

١ - نرى ضرورة تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه شركات القطاع الخاص في المشاركة في تنفيذ خطة التنمية ، حيث إن نجاح هذا التنفيذ مرهون بضرورة المشاركة الفاعلة من القطاع الخاص ووفقاً للمادة (٢٠) من الدستور الكويتي الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله في حدود القانون.

٢ - محاولة التغلب على مشكلات التداخل والازدواجية في الاختصاصات والمهام بين أجهزة الدولة.

٣ - لن تقتصر آلية التمويل لهذه الشركات على القروض النقدية بل ليشمل إلى جانب ذلك ضمانات وكفالات مصرفية وتسهيلات ائتمانية وأيضاً التمويل سيتم على مراحل أو دفعات متتالية وموزعة على مدى زمني معين، ويعد تيسير وتقصير الدورة المستندية لترسية المشروعات عامل أساسي في تسهيل تمويل هذه الشركات أو المشروعات التي تساهم في تنفيذ وإدارة وتشغيل المشروعات التنمية الاستراتيجية.

■ الكويت اليوم - العدد ٩٦٤ - السنة السادسة والخمسون الأحد ٢٠١٠/٢/٢٨.

■ أنظر: المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠ باصدار الخطة الانمائية.

■ أنظر: لمزيد من التفصيل حول دور القطاع الخاص بحث عن الخصخصة والقطاع الخاص د. رابح رتيب بسطا منشور بمؤتمر تحت رعاية جامعة الكويت عن دور القطاع الخاص في التنمية من ٨ - ٩ مارس ٢٠٠٥.

■ يستهدف التمويل الشركات الجديدة التي سيتم استحداثها ضمن خطة التنمية وفقاً لقانون ٩ لسنة ٢٠١٠ ولن يستفيد منه الشركات المتعثرة أو المفلسة أنظر جريدة النهار - الأربعاء ٢٠١٠/٨/١١.

■ انظر جريدة السياسة الكويتية بتاريخ ٢٠١١/٢/٩.

■ جريدة الوطن - ١٣ مارس ٢٠١١ العدد رقم ٧٠٩/١٢٦٤٥ السنة٥٠.

■ حيث يصل حجم الاستثمارات المستهدفة للسنوات الأربع القادمة للخطة إلى قرابة ٣٠ مليار د.ك.

■ المبدأ عند غرفة تجارة وصناعة الكويت هو جعل هذه المشروعات التنموية ذات جدوى اقتصادية وإلا أصبحت عبئاً على الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى استنزاف المال العام: انظر المادة (١٧) من الدستور الكويتي.

■ انظر، جريدة الوطن - تحت عنوان «وزير المالية: رؤيتنا واضحة.. القطاع المصرفي الأقدر على تمويل الخطة التنموية ....» الاثنين ٧ مارس ٢٠١١ - ص ٦٠ و٦١

اقتصاديات المالية العامة للأسرة

صالح احمد قناوي
خبير مالي

لاشك أن ترشيد النفقات يمثل ضرورة للحفاظ على وضع الموازنة العامة للدولة في مواجهة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وتدني أسعار النفط، فضلا عن عدم اللجوء إلى الاحتياطي العام للمالية العامة للدولة.

وكانت الحكومة ومنذ سنوات أي قبل الأزمة العالمية وما ترتب عليها من أزمات اقتصادية، قد اصدرت العديد من التعليمات المالية وقواعد تنفيذ الميزانية (التي تصدرها وزارة المالية مع بداية كل سنة مالية)، نؤكد على ضرورة ترشيد النفقات العامة والآن وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتأثر اقتصاديات الدول النامية ومنها دولة الكويت، أصبح الأمر أكثر ضرورة لترشيد النفقات الحكومية خاصة وأن أسعار النفط (المورد الرئيسي وشبه الوحيد لإيرادات الدولة) قد تراجع بشكل ملحوظ عن العقدين الماضيين.

وترشيد النفقات لا يعني ترشيد النفقات الحكومية فقط ولكن هناك عامل آخر وهو ترشيد النفقات على مستوى الأسرة، حيث توجد علاقة تبادلية بين الأسرة والمالية العامة للدولة.

وفيما يلي رؤية تحليلية اقتصادية توضح مفهوم المالية العامة ومفهوم ميزانية الأسرة والقواسم المشتركة بينهما مما يشير إلى أن كلاً منهما يدعم الآخر ويؤثر فيه.

مفهوم المالية العامة

المالية العامة تعني دراسة المشاكل المتعلقة بالحاجات العامة وبتخصيص المال اللازم لاشباعها، لذلك فإن تحديد نطاق الحاجات العامة من الأهمية بمكان لتحديد نطاق النشاط المالي للدولة في سبيل إشباع هذه الحاجات العامة.

عناصر المالية العامة:

١/- النفقات العامة:

إن الدولة في سبيل مواجهة إشباع الحاجات العامة تقوم بقدر من النفقات العامة سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية كمساعدة الأسر محدودة الدخل بقصد تصحيح ما يقع من اختلال في توزيع الدخل أو من خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص.

٢ - الإيرادات العامة:

يلزم للقيام بالنفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطيتها وتحصل الدولة على هذه الإيرادات أساسا من الدخل القومي في حدود ما تسمح به المالية القومية أو من الخارج عند عدم كفاية هذه الطاقة لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة إلا أن الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية هي على التوالي إيرادات الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية بالإضافة ما تحصل عليه من رسوم نظير تقديم الخدمات العامة ثم تأتي بعد ذلك الإيرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب أما المصدر الثالث فهو الائتمان ويمثل القروض المحلية والخارجية.

٣ - الميزانية العامة:

وهي تنظيم مالي يقابل بين النوعين السابقين ويحدد العلاقة بينهما ويوجههما معا لتحقيق السياسة المالية، وبمعنى آخر فهي بمثابة البيان المالي للاقتصاد العام وعلاقته بالاقتصاد القومي ويعتبر خطة مالية تظهر بوثيقة الميزانية التي هي تقدير تفصيلي للإيرادات والنفقات لفترة مقبلة هي سنة في المعتاد تم الترخيص بها من السلطة التشريعية.

مفهوم الأسرة أو العائلة

- الأسرة في اللغة تعني الدرع الحصين.. قال الشاعر:

والأسرة الحصراد والبيض المكلل والرماح وقد اشتق مصطلح «الأسرة» من هذه المادة اللغوية لما يترتب على كل واحد من أعضائها من التزامات نحو الأعضاء الآخرين فعقد النكاح ثم الأبوة والبنوة مواثيق غليظة تقيد وتشد أعضائها بروابط مادية ومعنوية، كما أن الأسرة تعد لكل من أعضائها الدرع الحصين، وهي أهل المرء وعشيرته أو الجماعة التي يربطها أمر مشترك ويقال أسرة الرجل أي رهطه لأنه يتقوى بهم، ويطلق البعض «العائلة» مرادفاً لمصطلح الأسرة، غير أن مصطلح العائلة يحكمه الإنفاق والإعالة مضموناً ، ومصطلح الأسرة يعتمد مضمونه على أبعاد نفسية ووشائج أكثر ثباتاً مما يجعله أكثر سعة من الأول.

- موقع الأسرة في المجتمع: المحاور الأساسية التي توجد في كل مجتمع بشري وتتمثل فيما يلي:

١ - منظومة الفكر السائد المذهبية أو الإيدلوجية.

٢ - الوضع السكاني (معدل الزيادة أو النقص والهجرة والتوزيع الجغرافي).

٣ - العلاقة البيئية.

٤ - المعرفة والعلم والقدرة على استخدامها (التكنولوجيا).

٥ - المنظومة الاقتصادية أو العلاقات الانتاجية.

٦ - الأسرة ومنظومة القرابة.

وتعريف الأسرة في علم الاجتماع تعددت فيه الأقوال ليصل إلى نحو سبعة وعشرون مصطلحاً، كلها تعريفات تدور حول أبعاد الحجم والبناء والوظائف وأنواع الزواج والانتساب والإقامة والإنجاب والتوجيه، ولكن هناك عامل مشترك بين هذه التعريفات وهو الرابطة الزوجية ومشروعية العلاقة الجنسية بين الأزواج ووجود الأبناء الطبيعيين أو الأبناء بالتبني وأساليب التنشئة والتربية.

الأسس العامة لبناء الأسرة:

تعتمد نشأة البناء الأسري الصحيح والقوي على أسس معينة تحقق له الاستقرار والاستمرار، وترتبط هذه الأسس بأعضاء الأسرة ذاتها، وكذلك بما يحيط بالأسرة من أحوال ومعطيات، في تفاعل تبادلي وترابط عضوي يعطي للمنظومة الاجتماعية حياتها، وأن كانت تلك الأسس قد تختلف في نسقها ومضمونها عبر الأزمنة إلا أنها عامة في أهميتها وضرورة أعتبارها، ويمكن وضع هذه الأسس في مصفوفة تتابعية وفق اقترابها من الذات الإنسانية بدءاً بالتكوين البيولوجي فالنفسي فالعقدي ثم الاجتماعي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بموضوعنا الذي هو ميزانية الأسرة والراتب وغيره من موضوعات الادارة المالية.. فإننا نعني بالأساس الاقتصادي للأسرة، حيث نجده يشير إلى وجوب توفير الدخل المناسب بما يسمح لافرادها اشباع حاجاتهم الأساسية من مآكل وملبس ومسكن، ومن الملاحظ أن كثير من المشكلات الأسرية التي تهدد الكيان الأسري، ترتبط بعجز الأسرة المادي عن تلبية احتياجاتها، ويرى البعض أن قلة الموارد المالية تلعب دوراً أساسياً في مسيرة ذلك الكيان من ناحية نشأته واستقراره واستمراره، وأنه إذا أمكن القضاء على الفقر والتخلص من البطالة أمكن الحفاظ على الأسرة خاصة والمجتمع بشكل عام.

ومن المتعارف عليه في مجتمعنا العربي والإسلامي أن الرجل هو الكفيل الاقتصادي للأسرة ولكن مع تغير الظروف الاقتصادية لهذه المجتمعات أصبحت المرأة تشارك غالباً في إعالة الأسرة، كما ذهبت بعض الآراء إلى ضرورة مشاركة الأبناء في كفالة الأسرة، أو على الأقل تعوديهم على المساهمة في تدبير موارد الأسرة الاقتصادية باعتبار أن هذه الكفالة لا تقتصر على زيادة الدخل بقدر ما تعتمد على ترشيد عملية الصرف، لذلك فقد يتهالك وينهار بناء أسرة رغم ثرائها وقد يقوم ويتماسك بناء الأسرة رغم فقرها.

حق النفقة في الأسرة:

معنى النفقة (١) النفقة لغة مأخوذة من نفوق وهو الهلاك فتقول مثلاً نفقت الدابة إذا هلكت أو من النفاق وهو الرواج ، فتقول نفقت السلعة نفاقاً إذا راجت بين الناس وأنفق الدرهم من النفقة.

أما معنى النفقة شرعاً فهي تعني الإدرار على الشيء بما به بقاؤه وقد استعملت شرعاً في الطعام والمسكن والكسوة.

دواعي النفقة: يجب أن ينفق الإنسان على غيره لأحد الأسباب الثلاثة (الزوجية - القرابة - الملك).

فالزوجية: يجب نفقة كل إنسان في ماله إلا الزوجة فنفقتها على زوجها ووجبت النفقة على الزوجة من زوجها لأن الزوجة محبوسة لحق الزوج ومنفعته، فليس لأحد سواه أن يستمتع بها وعليها دائما طاعته والقرار في البيت الذي يعده لها.

أما القرابة: تعني وجوب نفقة الأب أو الزوج على أولاده الصغار أو

الكبار العاجزين عن الكسب ونفقة، والديه ويلاحظ أن نفقة الأصول والفروع وجوبيه وقت الحاجة من غير توقف على قضاء القاضي أما نفقة غيرهم من الأقارب فلا تجب إلا بقضاء القاضي.

أما الملك: هذا معناه أنه يجب على الإنسان أن ينفق على مماليكه وعلى سائر ما يملكه من حيوان.

العلاقة التبادلية تبين ميزانية الأسرة والميزانية العامة للدولة

أولاً: أوجه التشابه بين ميزانية الأسرة وميزانية الدولة:

هناك علاقة بين الأفراد والدولة تقوم في الأساس على التبادل التي تفرضه وتحكمه قوانين السوق وهو يتمثل في ميزانية الدولة فيما يتضمنه من أوجه الإنفاق وأفضلية مشروع على الآخر باسم المجتمع والشعب بقرارات مركزية.

وفيما يلي أهم مظاهر تلك العلاقة التبادلية:

١ - التوافق في تعريف الميزانية:

تعريفات الميزانية العامة متعددة ولكنها في النهاية تتفق على عدة نقاط أهمها:

- الموازنة تقدير متوازن للإيرادات والمصروفات لفترة مستقبلية من الزمن.
- الموازنة أداة تنفيذية بالإضافة إلى كونها أداة تخطيطية ورقابية.
- الموازنة أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشود بجانب التوازن الحسابي.

وبالإطلاع على مقومات الإدارة الاقتصادية الرشيدة للفرد وللأسرة نجدها تتمثل فيما يلي:

- القدرة على التنبؤ والتخطيط:

بمعنى توقع الحاجات المالية على وجه الخصوص التي لا يكاد تخلو منها أي أسرة، بقصد تجنب المفاجآت غير السعيدة ومن ثم التوقع للحاجات المستقبلية والتخطيط لإشباعها أو سدها على أساس الحد الأدنى وهو الكفاف ثم الكفاية والرغد بحسب الظروف والأحوال ومدى كفاءة فن تدبير وتخطيط الموارد المالية.

فن تدبير الموارد المالية وتنميتها:

تدبير الموارد المالية يعني توفيرها وتنميتها وهذا لاشك يدخل فيه العمل المهني لأفراد الأسرة عموماً وعلى الأخص فيما يتعلق بشؤون البيت.

- فن الرقابة والتوجيه وتقييم المركز المالي للأسرة باستمرار وذلك لتعديل المسار كلما تطلب الأمر ذلك للسير نحو تحقيق خطة وبرامج الصرف.

لذلك فإن هذه المقومات تعني ميزانية متوازنة للأسرة تحقق الاستقرار المالي لها، كما هو الحال في الميزانية العامة للدولة.

- التوافق في القواعد الفنية للموازنة:

يتم إعداد الموازنة العامة للدولة وأيضاً ميزانية الأسرة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد وهي كما يلي:

قاعدة الدورية:

تقضي هذه القاعدة بإعداد تقديرات الميزانية أو الموازنة عن فترة مالية مدتها سنة، لأن ذلك يعد تقسيم طبيعي للفترات المحاسبية.

قاعد الشمول:

بحيث يجب أن تشمل الموازنة العامة للدولة كافة أوجه النشاط التي تقوم بها الدولة سواء كان نشاطاً خدمياً أو اقتصادياً.

قاعدة الوحدة:

وتقضي هذه القاعدة بأن توضع تقديرات الإيرادات والمصروفات

في وثيقة واحدة لتحقيق إمكانية التعرف على جميع إيرادات ومصروفات الدولة بصورة كاملة وهو ما يؤدي إلى سهولة التعرف على العلاقات المتداخلة بين عناصرها المختلفة.

قاعدة التوازن:

ويقصد بها توازن موارد الدولة واستخداماتها عن طريق تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الاستخدامات، والتوازن هنا يقصد به التوازن الاقتصادي وليس الحسابي فقط.

وباستعراض ما سبق من قواعد ومبادئ يتم الالتزام بها عند اعداد موازنة الدولة نجدها هي نفسها التي يجب التقيد بها عند إعداد الموازنة المالية للأسرة وذلك كما يلي:

- بالنسبة لمبدأ الدورية أو سنوية الموازنة.. فرب الأسرة أو أفرادها قد يتنوع دخلهم خلال فترات السنة فهناك راتب لرب الأسرة أو للزوجة وهناك إيرادات من عقار أم من أرض زراعية تأتي ثمارها وريعها في فترة معينة من السنة فكل ذلك يتم تقديرية ومن ثم وضع خطة مناسبة للصرف منه على متطلبات الأسرة من استخدامات وكان رسول الله صلى الله وعليه وسلم ينفق على أهله نفقة سنتهم من مال الخمس ثم يأخذ ما تبقى فيجعله بجعل مال الله عز وجل.

- بالنسبة لقاعدتي الشمول والوحدة:

فإن الموازنة المالية للأسرة تعد على أساس مبدأ رئيسي هو وحدتها بمعني أن البيان المالي المتعلق بها يشتمل على جميع التقديرات الإيرادية والإنفاقية خلال السنة المقبلة.

بالنسبة لقاعدة التوازن:

الموازنة المالية للأسرة تقدم بيان تفصيلي بتقديرات الإيرادات وتقديرات النفقات ولابد أن تغطي الإيرادات جميع النفقات وهذا انعكاس لمبدأ توازن الميزانية الذي سيسفر عن وجود فائض أو عجز

- إذا كان هناك فائض يتم ادخاره لمواجهة المفاجآت غير السعيدة أو استثماره في أصول أخرى أما إذا أسفر ذلك عن عجز فيتم العمل على تدبيره أو تقليص المصروفات غير الملحة للوصول إلى التوازن المطلوب.

لذلك إذا كانت أهداف الموازنة العامة للدولة هي أهداف تخطيطية ورقابية وسلوكية نفسها في الموازنة المالية للأسرة كونها تعتمد على نفس المبادئ وهي:

- تحديد وتعريف الأهداف وترتيبها حسب الأولويات.
- المتابعة والتقييم ودراسة المعوقات وحل المشكلات أولاً بأول.
- العمل على تحقيق الأهداف بكفاءة وبوسائل ممكنة ومتاحة.
- ربط وسائل تحقيق الأهداف ببرنامج زمني للتنفيذ.

ثانياً: مسؤولية توازن الموازنة:

توازن موارد الدولة واستخداماتها يتم عن طريق تدبير الموارد اللازمة لمقابلة الاستخدامات وذلك من خلال سياسة حكيمة تقبلها وتقرها الدولة عبر مؤسساتها المعنية بذلك الأمر، والتوازن في معظم دول العالم لم يعد ممكنا، لذلك تلجأ دول العالم إلى وسائل عديدة لتغطية العجز في موازنتها مثل اللجوء إلى المدخرات المحلية وفائض بعض هيئات الادخار والائتمان أو الاقتراض من الجهاز المصرفي أو من الخارج أما بالنسبة لتوازن موازنة الأسرة فتقع مسؤوليته على أفراد الأسرة جميعاً ويتجلي ذلك في أمرين مهمين وهما:

١ - دعم ميزانية الأسرة.
٢ - ترشيد النفقات.

والأمر الأول يتحقق من خلال تفعيل مبدأ المشاركة بين أفراد الأسرة فضلا عن التوازن في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، والتعاون بين أفراد الأسرة، والعمل على توليد دخل إضافي عن طريق العمل اليدوي مثل صناعة الطعام في البيت والمهن اليدوية للمرأة في المنزل وعلى ذلك فإن كل أسرة ينبغي أن تهتم بتدريب أفرادها منذ الصغر على المهن والحرف اليدوية التي يمكنهم القيام بها وتتناسب مع قدراتهم حتى يكتسبوا مفاهيم وقيمة العمل والإنتاج.

أما الأمر الثاني والذي يتعلق بترشيد النفقات فهو يعتمد على مهارة أفراد الأسرة في توزيع الدخل بين البدائل المختلفة وفقاً لسلم الأولويات وفن ترشيد الإنفاق من حيث وقف الهدر والإلتزام بسلم الاولويات.

ومما سبق يتبين أن مسؤولية إعداد الميزانية وتنفيذها قد تختلف في الدولة عنه في الأسرة ولكن سياسة الصرف والترشيد في النفقة مطلوبة في كلا الحالتين لأن ذلك سيؤدي إلى تحقيق مبدأ التوازن الذي تتقيد بتحقيقه الدولة والأسرة على حد سواء.

- الميزانية العامة والنشاط الاقتصادي للأسرة:

هناك علاقات اقتصادية قائمة بين الموازنة العامة للدولة من جهة وبين قطاعات الاقتصاد القومي المختلف من جهة أخرى، حيث تنجم عنها مجموعة من التدفقات المالية بعضها يمثل الايرادات الحكومية والبعض الآخر يمثل نفقاتها ، والقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل القطاع العائلي (الأسرة) ، قطاع الانتاج (سلعي/ استهلاكي) ، القطاع الخارجي.

والدائرة المالية للنشاط الحكومي (الموازنة العامة للدولة) تتكون ومن شقين رئيسيين هما:

١ - الايرادات الحكومية:

وهي تتمثل في ايرادات عامة أهمها الضرائب (ولكن في بعض الدول مثل الكويت ايراداتها الرئيسية تتمثل في موارد طبيعية وهو النفط).

٢ - النفقات العامة:

بعضها يتمثل في علاقات اقتصادية حقيقية، والبعض الآخر يتم في اتجاه واحد دون مردود حقيقي وفي الدائرة المالية للنشاط الحكومي تقسم النفقات إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى:

وتتمثل في المشتريات المباشرة للحكومة من سلع وخدمات رأسمالية أو استهلاكية، لذلك فهذه المجموعة تنشأ لوجود علاقة اقتصادية حقيقية متبادلة بين الحكومة وبين باقي القطاعات ومنها القطاع العائلي (الأسرة).

- المجموعة الثانية:

وهي لا تنشأ نتيجة علاقة متبادلة، ولكنها علاقة تسير في اتجاه واحد فقط وهي مدفوعات تحويلية من الحكومة إلى الأفراد (الأسرة) أو الحكومات وهي تتشابه في خط تدفقها مع الضرائب ولكن بصورة معاكسة.

وهناك عدة نماذج توضح المعاملات التي تتم بين القطاع الحكومي والقطاعات الأخرى (قطاع العائلة - قطاع الأعمال - القطاع الخارجي) ولأننا بصدد الاهتمام بالقطاع العائلي وعلاقته بالحكومة (أي الموازنة العامة للدولة) فسنكتفي بعرض النموذج التالي، والذي سنفترض فيه أن الاقتصاد القومي يتكون من ثلاث قطاعات (القطاع العائلي - قطاع الأعمال - القطاع الحكومي) هذا يسمى اقتصاد مغلق أي ليس له معاملات مع العالم الخارجي، وستتمثل في هذا النموذج

مجموعة من التدفقات النقدية كما يلي:

١ - تدفقات نقدية خارجة من القطاع الحكومي تتكون من:

- تحويلات نقدية مباشرة إلى الأفراد (القطاع العائلي) كالاعانات.
- تحويلات نقدية غير مباشرة إلى الأفراد (القطاع العائلي).
- تحويلات نقدية مباشرة للوحدات الاقتصادية في قطاع الأعمال لتشجيع إنتاج بعض السلع والخدمات.. الخ.
- تحويلات نقدية غير مباشرة إلى قطاع الأعمال في صورة دعم أسعار بعض الخدمات.
- تدفقات نقدية تمثل جزءاً من الإنفاق الحكومي على خدمات عوامل الانتاج كفوائد القروض التي حصلت عليها من الأفراد، وأيضاً المرتبات والأجور.
- تدفقات إلى أفراد قطاع الأعمال في مقابل شراء السلع والخدمات الانتاجية التي تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكي أو الرأسمالية.

من البيان السابق الخاص بالتدفقات النقدية وغير النقدية من وإلى القطاعين الحكومي والأسري يتضح ما يلي:

- إن ترشيد النفقات الأسرية يترتب عليه انخفاض الطلب على اسلع والخدمات وبالتالي ستتراجع أسعار تلك السلع والخدمات بموجب قانون العرض والطلب ومن ثم سيتراجع العبء المالي على الميزانية العامة للدولة المتمثل في الإعانات والتحويلات المباشرة وغير المباشرة الموجهة للأسرة.
- ترشيد النفقات الأسرية يترتب عليه زيادة المدخرات لدى أفراد المجتمع ومن ثم توجيه هذه المدخرات نحو المشروعات الصغيرة التي ستساعد بالضرورة على زيادة الناتج القومي.
- ترشيد النفقات الحكومية الاستهلاكية سيعمل على تلاشي أو تخفيض العجز المتوقع للميزانية الحكومية: وبالتالي فلن تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنوك، ومن ثم إتاحة الفرصة للمستثمرين وهم في الحقيقة مجموعة من الأسر للاقتراض من البنوك نظراً لتوافر السيولة بها لإنشاء المشروعات الاستثمارية التنموية.
- هناك آثار مباشرة على الاستهلاك من خلال نفقات الاستهلاك التي توزعها الدولة على الأفراد في شكل مرتبات، اجور، اعانات وهناك طرق غير مباشرة تؤديها النفقات العامة على الاستهلاك مثل شراء الدولة السلع الاستهلاكية لنفقات صيانة المباني الحكومية في هذه المستلزمات سيؤدي بالنتيجة إلى تخفيض الأعباء على المالية العامة.

٢ - تدفقات نقدية داخلة (إيرادات حكومية) تعتمد عليها الحكومة في تمويل نفقاتها المشار إليها تتمثل فيما يلي.

- ضرائب مباشرة على دخل وثروات الأفراد.
- ضرائب مباشرة على دخل أرباح قطاع الأعمال وثروته.
- الرسوم والغرامات التي يدفعها الأفراد وقطاع الأعمال.
- ضرائب غير مباشرة تفرض على المشتريات والمبيعات.

بيان التدفقات (نقدية/ غير نقدية) خارجة:

الحكومة

تدفقات مقابل شراء خدمات عناصر الانتاج (عمل - ارض - رأس مال)

إعانات وتحويلات مباشرة

إعانات وتحويلات غير مباشرة

إعانات وتحويلات غير مباشرة (دعم الأسعار - خدمات وعناصر إنتاج)

إعانات وتحويلات مباشرة

تدفقات مقابل شراء سلع وخدمات القطاع العائلي (الأسرة)

قطاع الأعمال

- بيان التدفقات (النقدية/ الداخلة):

تدفقات مقابل شراء خدمات عوامل الانتاج

ضرائب مباشرة على الأفراد

ضرائب غير مباشرة على عوامل الإنتاج

ضرائب غير مباشرة على مشتريات السلع

ضرائب مباشرة على الشركات

تدفقات مقابل شراء السلع والخدمات (إنتاج - إستهلاك)

القطاع العائلي (الأسرة)

قطاع الأعمال

المراجع العلمية

- أصول المحاسبة الحكومية (مع دراسة خاصة عن دولة الكويت).
- أساليب خفض وترشيد التكليف والنفقات الحكومية.
- موسوعة الأسرة (جزء أول - ثان)
- قواعد تنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية.
- تعميم رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن الدليل النمطي الموحد للحسابات للجهات الحكومية.
- اقتصاديات المالية العامة.
- ميزانية الأسرة بين الهدر والترشيد.
- مفوم سيجما ٦
- المرأة واقتصاديات الأسرة.

المؤلف

د. أحمد هاني بحيري - أستاذ مساعد بكلية الدراسات التجارية - الكويت.

د. حصة محمد أحمد البحر - العميدة المساعدة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الكويت.

د. هشام عبدالحي السيد أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك ومستشار بديوان المحاسبة - الكويت.

- اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية.

وزارة المالية - شؤون الميزانية العامة

د. محمد طاقة

شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء عقد مؤتمر (دور المحاسبة في استقرار ودعم الاسواق المالية) خلال الفترة ١-٢ ديسمبر ٢٠١٠ - دولة الكويت

نظمت الجمعية بالتعاون مع قسم المحاسبة بكلية العلوم الادارية - جامعة الكويت بمشاركة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المؤتمر المذكور وذلك تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ ناصر المحمد الأحمد الصباح حفظه الله ، وذلك خلال الفترة من ١ - ٢ ديسمبر ٢٠١٠ بالكويت.

حيث يعد هذا الحدث هو الثاني من المؤتمرات المهنية التي أخذت الجمعية على عاتقها اقامته بصفة مستمرة كل عامين وذلك لإتاحة الفرصة بين القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والوطن العربي من المتخصصين ومراقبي الحسابات والأكاديميين والجهات الحكومية ذات الصلة وجميع المهتمين بالمهنة بكافة جوانبها للتواصل وإلقاء الضوء على كل ما هو جديد بما يخدم المهنة والقائمين عليها، كما أتاح الفرصة لتبادل الآراء بين المشاركين حول العديد من الموضوعات المحاسبية وتشخيص المشكلات والاستفادة من تجارب الآخرين في ميدان المهنة من خلال البحوث والدراسات التي تم استعراضها ومناقشتها في المؤتمر التي تضمنت المحاور التالية:

- المراجعة ودورها في دعم الأسواق المالية.
- تطبيقات حوكمة الشركات في العالم العربي.
- الشفافية والإفصاح في التقارير المالية.
- الأزمة المالية الفرص والتحديات.

وقد افتتح الدكتور رشيد القناعي رئيس هيئة المؤتمر بالكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الفاضل/ مصطفى الشمالي وزير المالية ممثل وراعي المؤتمر سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظه الله الزملاء رؤساء المنظمات والجمعيات المهنية العربية.

الأخوة أعضاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الأخوة والأخوات المشاركين بالمؤتمر.

ضيوفنا الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
يسعدني باسم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وقسم المحاسبة بجامعة الكويت أن أرحب بكم أجمل ترحيب بهذا الصباح، بمناسبة افتتاح مؤتمرنا
«دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية»

واستهل كلمتي بتوجيه جزيل الشكر إلى راعي المؤتمر سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح - رئيس مجلس الوزراء حفظه على رعايته الكريمة واهتمامه الخاص على ترسيخ ونشر العلم والمعرفة وتوطيد العلاقات المهنية بين الدول العربية بما يرقى بدور ومستوى دولة الكويت بالاهتمام والمشاركة بالقضايا ذات الطابع المالي والاقتصادي المرتبط بتاريخ الكويت المالي والتجاري وإلى اهتمام سموه وحكومة دولة الكويت على دعم ورعاية منظمات المجتمع المدني والتي تتضح أكثر بالاشراف والتعاون الذي توليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لها الأخوة والأخوات.

لقد أخذت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على عاتقها الوفاء بوعدها باستمرارية إقامة هذا المؤتمر منذ اطلاق أعمال المؤتمر الأول في يناير ٢٠٠٩ ، وأن يتم اختيار محاور المؤتمرات تبعاً للمستجدات المهنية بالمحاسبة ومراقبة الحسابات، وهو ما انتهت إليه اللجنة الفنية للمؤتمر باخيار المحاور التي تسلط الضوء وتناقش دور المحاسبة والبيانات المالية من مرحلة الإعداد إلى مرحلة الاستخدام مروراً بمرحلة المراجعة في دعم واستقرار الأسواق المالية، وتقييم البيانات والمؤشرات المالية والمحاسبية م بين أهم البيانات المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية أو الرقابية والتي من ضمنها الحوكمة.

■ د.رشيد القناعي

ولقد اكتمل ولله الحمد تنظيم المؤتمر بمشاركة قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت بما يؤكد على أهمية التعاون بين الهيئات المهنية والأكاديمية لالقاء الضوء على ما يستجد على الساحتين المهنية والأكاديمية، وجاءت رعاية مكاتب مراقبة الحسابات والشركات المساهمة لتكتمل صورة التعاون بين كل القطاعات الاقتصادية.

تأتي أهمية المؤتمر بعد مرور أكثر من عامين على بدء الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الأسواق المالية العالمية وكذلك اقتصاديات الدول وعلى الأخص على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى المحلي فقد اقرت هيئة أسواق المال وجاري أعداد اللائحة التنفيذية له مما يزيد من تطلع

جميع المهتمين إلى نتائج البحوث والدراسات وتوصيات المؤتمر ليتم الاستفادة منها واستخدامها.

الإخوة والأخوات

لابد لي بهذه الكلمة وباسم الكويت أن أرحب بالأشقاء من الدول العربية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وبرئيس هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج العربية المنتخب مؤخراً والإخوة المحاضرين والمشاركين من خارج الكويت الذين لبوا الدعوة للمشاركة والمساهمة بفعاليات المؤتمر والاجتماعات المصاحبة له متمنياً لهم طيب الإقامة بوطنهم الثاني الكويت.

لعل من الأهمية الإشارة إلى معضلات تنظيم وعقد المؤتمرات بالنسبة إلى جمعيات النفع العام المهنية التي تتركز بالتمويل خاصة وإنها تهدف ذلك التنظيم إلى نشر الوعي ورفع المستوى المهني والأدبي للمختصين والمساهمة في النهضة الاقتصادية بالبلاد دون أن يكون لها أي اهتمام بالمردود المادي إلا أن اهتمام الدولة بنشر العلم والمعرفة سهل لنا تكرار تنظيم مثل هذا المؤتمر المهني مما يتوجب معه توجيه الشكر إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على دعمها السخي والشكر كذلك موصول إلى مكاتب تدقيق الحسابات والشركات المساهمة على مساندتنا المعنوية وهي الأهم، ومن بعدها دعمهم المادي، فباسمكم جميعا أتوجه بالشكر الجزيل إلى رعاة المؤتمر وهم السادة:

١ - شركة الامتياز للاستثمار.
٢ - اتحاد مصارف الكويت.
٣ - مكتب برايس وترهاوس كوبرز الشطي وشركاه.
٤ - مكتب كي بي أم جي صافي المطوع وشركاه.
٥ - العيبان والعصيبي وشركاهم (آرنست يونغ).
٦ - البزيع وشركاهم آر إس إم.
٧ - بيت التمويل الكويتي.
٨ - الشركة الكويتية للاستثمار.
٩ - شركة المشروعات السياحية.
١٠ - جريدة وتلفزيون الوطن الراعي الإعلامي.
١١ - فنادق كورت يارد وجي دبليو ماريوت الكويت لاستضافة الوفود.
١٢ - وإلى غرفة تجارة وصناعة الكويت الحضن الدافي لمؤتمرات الجمعية منذ سنة ١٩٧٨.

في الختام لابد لي من أن أخص بالشكر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وإلى جميع الأخوان بهيئة المؤتمر ولجانه التنظيمية من أعضاء الجمعية وإلى الأخوة العاملين بالجمعية على جهدهم ووقتهم لعملهم التواصل وبجهود فردية وتطوعية من أجل إظهار مؤتمركم هذا بالصورة اللائقة وأتمس منكم العذر نيابة عنهم عن أي نقص أو تقصير غير مقصود بالترتيبات والشكر كذلك لكل المشاركين وإلى الجهات التي رشحتهم للحضور بالمؤتمر.

كلمة راعي المؤتمر القاها
معالي وزير المالية / مصطفى جاسم الشمالي

في افتتاح مؤتمر (دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية) الأربعاء الأول من ديسمبر ٢٠١٠ - الساعة التاسعة صباحاً بمبنى غرفة وتجارة وصناعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم،،،
الأخوة الأفاضل
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
يطيب لي بداية أن أرحب بكم أجمل ترحيب، وأن أنقل اليكم تحيات راعي المؤتمر سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح - رئيس مجلس الوزراء وصادق تمنياته بنجاح هذا المؤتمر المهني الهام، كما أود على وجه الخصوص الترحيب بضيوفنا الكرام من المنظمات والهيئات المهنية العربي والخليجية والأساتذة المحاضرين، متمنياً لهم طيب الإقامة بوطنهم الثاني الكويت، وأن يتحقق بجهودهم التطوير المطلوب لهذه المهنة الهامة على المستوى العربي..

الأخوة والأخوات،،،
لعل توقيت المؤتمر يكسبه أهمية كبرى، وهو يناقش تداعيات الأزمة الاقتصادية والاتهامات التي وجهت إلى المعايير الدولية للتقارير المالية وعدم قدرتها على الكشف المبكر للانهيارات أو على الأقل الحد منها ومنعها، أو حتى للاتهامات التي طالت مراقبي الحسابات أنفسهم.
إن المتعارف عليه هو أن المحاسبة علم يتطور مع تطور المجتمع وتقدمه، ومع تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة والتي لا زلنا نعيشها ونتأثر بها من غيرها من الأسباب فرضت على هذا العلم بأن يتطور من حيث النوعية والأسلوب والطرق المطبقة بغية الوصول إلى نتائج محاسبية أكثر قبولاً في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة التي أفرزتها تلك الظروف المستجدة، لذلك وعلى ضوء الدروس العديدة المستقاة من الأزمة العالمية فقد تم اتخاذ عدد غير مسبوق من الخطوات الفعالة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بما يكفل تحسين وتحديث العديد من معاييره السارية المفعول، واتسم تحرك المجلس بالسرعة والحسم نحو معالجة القضايا الحقيقية التي أثارتها الأزمة.

الأخوة والأخوات،،،
كما يأتي مؤتمركم على الجانب المحلي بأفضل توقيت ونحن نباشر بتنفيذ الخطة التنموية لدولة الكويت التي صدرت بقانون والتي تمثل قياساً مناسباً لتطور ومتابعة الأعمال المحددة لكل فترة، كذلك

■ مصطفى الشمالي

فقد أقر قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتم تعيين مجلس مفوضيه الذي يعمل على إعداد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الهام الذي طال انتظاره والذي يوفر مزيد من الرقابة والمساءلة على القطاع المالي الوطني.
وبناء على ما سبق فإن الأمل معقود على حضراتكم من خلال فعاليات وجلسات هذا المؤتمر لتفعيل دور البيانات المالية في دعم واستقرار الأسواق المالية وحماية صغار المستثمرين، كما يلقي عنوان المؤتمر على عاتق جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العبء الأكبر من واقع دورها المهني والمجتمعي بتقديم التوعية المطلوبة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية باسلوب مبسط وسهل الفهم والاستخدام للفرد العادي بما يمكنه من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب.
وإن الدولة اليوم لتفتخر بوجود مثل هذا الحراك المهني من مؤسسات المجتمع المدني وهو ما يدل عليه هذا التنظيم الراقي للمؤتمر الزاخر بالكفاءات والخبرات سواء

من الأكاديميين والمهنيين أصحاب أوراق العمل والبحوث أو بالمشاركة العربية من المنظمات المهنية العربية الأعضاء بالاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، وأننا بالحكومة نبارك هذه الجهود التطوعية ونرعاها سواء من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة التجارة والصناعة ذات العلاقة الوثيقة بأعمال مراقبي الحسابات بدولة الكويت، كما أن وزارة المالية لا تنسى الدور الهام لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي تشارك بأعمال لجان التسويات الخاصة بقانون المتعثرين، الأمر الذي هو محل تقدير وامتنان الوزارة.

الأخوة والأخوات،،،

وختاماً فإنني نيابة عن سمو رئيس مجلس الوزراء لأعرب عن تقديرنا واعتزازنا بمثل هذه الجهود المهنية عالية المستوى التي تتكامل مع خطواتنا على درب التنمية المستدامة والتي تعد كذلك تحقيقاً لتطلع سمو الأمير حفظه الله ورعاه بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري....

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وإلى قسم المحاسبة بكلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت وإلى مشاركة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب للتعاون والتكامل البناء فيما بينهم لتنظيم هذا المؤتمر المهني الهام.

أملين من العلي القدير التوفيق والنجاح للمنظمين والباحثين والمحاضرين في التوصل إلى توصيات تحقق الفائدة المرجوة لوطننا العربي ولكويتنا الحبيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وعليه خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات التالية:

اولا: تبني قواعد حوكمة الشركات و على وجه الخصوص:

- وضع المعايير المناسبة لتشكيل مجالس الادارات في الشكات المساهمة.
- وضع المعايير المناسبة لقياس اداء تلك المجالس.
- تفعيل دور اللجان المنبثقة من مجلس الادارة وبالاخص لجنة التدقيق.
- تعزيز معنى حيادية اعضاء مجلس الادارة.
- وضع المعايير المناسبة التي تحفظ حقوق الاقلية.

وناقش المؤتمر خلال جلساته اربعة محاور و كانت كالاتي:

١. الازمة المالية: الفرص ولتحديات.
٢. تطبيقات حوكمة الشركات في العالم العربي.
٣. الشفافية و الافصاح في التقارير المالية.
٤. المراجعة و الضريبة ودورهما في دعم الاسواق المالية.

وقد طرح المشاركون عدة مواضيع مهمة بما يثري المهنة وعملية اتخاذ القرار. و قد خلصت الدراسات والبحوث المقدمة الى مجموعة من النتائج و التوصيات و التي ترى الهيئة الإدارية للمؤتمر من الاهمية بمكان ان تكون من ضمن التوصيات النهائية للمؤتمر، بما انها سوف تساعد متخذي القرار مستقبلا.

ثانياً: اهمية الاستدامة تكمن في أنها تعمل على توفير احتياجات الجيل الحالي مع ضمان استمراريتها للأجيال القادمة مع الأخذ بالاعتبار تبني عدد من المؤشرات البيئية والمؤشرات الاجتماعية.

ثالثاً: الأزمة المالية لفتت الأنظار إلى الأدوات المالية الإسلامية مما وفر الفرصة لتقديمها كأحد البدائل للأدوات التقليدية.

رابعاً: إعادة تقييم تطبيقات مقياس القيمة العادلة بما يأخذ بالحسبان السلبيات والمشاكل التي طرأت بالأزمة المالية الأخيرة مع الأخذ بالاعتبار أن مقياس القيمة العادلة يعد أكثر ملائمة للمستخدمين من قياس التكلفة التاريخية.

خامساً: العمل على توجيه الشركات المساهمة على توفير التقارير المالية عن طريق الإنترنت.

سادساً: ضرورة التعامل مع الغش في التقارير المالية و ذلك بوضع التشريعات المناسبة التي تتضمن عقوبات رادعة لمن يقوم بها.

سابعاً: قيام الجهات المنظمة لمهنة المراجعة بوضع دليل واضح لكافة المصطلحات و العبارات الواردة في معايير العمل الميداني و القابلة للعديد من التفسيرات. مع متابعة التزام مكاتب التدقيق بها من خلال برنامج مراقبة الجودة.

حفل تكريم مجالس الإدارات السابقة ومتفوقي خريجي المحاسبة ورعاة مؤتمر دور المحاسبة في استقرار ودعم الاسواق المالية

أقامت الجمعية حفل تكريم لأعضاء مجالس الإدارة السابقين وخريجي طلبة المحاسبة المتفوقين تحت رعاية معالي الشيخ/ أحمد فهد الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان (قاعة الثريا - فندق جي دبليو ماريوت) يوم الأربعاء الموافقة ٢٠١٠/١٢/١ وذلك على هامش المؤتمر الدولي الذي عقدته الجمعية، حيث جاء هذا التكريم عرفاناً لهؤلاء الأعضاء الذين تنابوا على ادارة الجمعية وأسهموا بجهودهم المخلصة وتعاونهم البناء في دفع مسيرتها إلى الأمام مما ساعدها لتحقيق أهدافها ولم يدخروا جهد في تحقيق العديد من الانجازات التي عمت بفائدتها على الجميع.

كما جاء تكريم الطلبة والطالبات خريجي قسم المحاسبة المتفوقين للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠ كمبادرة من الجمعية بالعناية والاهتمام بالشباب وعلى رأسهم المتفوقين، حيث تم تقديم دروع تذكارية للخريجين الجامعيين المتفوقين بتخصص المحاسبة.

كلمة رئيس مجلس الادارة محمد حمود الهاجري
حفل تكريم اعضاء مجالس الادارات السابقة ومتفوقي خريجي المحاسبة ورعاة المؤتمر
الاربعاء ٢ ديسمبر ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الشيخ / أحمد الفهد الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
السادة رؤساء وأعضاء المنظمات والجمعيات المهنية العربية
الأخوة أعضاء مجالس الإدارة السابقين
أبنائنا الخريجين
ضيوفنا الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أود بمستهل كلمتي ان اتوجه باسم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بجزيل الشكر الى معالي الشيخ احمد الفهد الاحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية على تفضله برعاية وتكريم المحتفى بهم من الاعضاء السابقين لمجالس الادارة والى المتفوقين من خريجي المحاسبة والى رعاة المؤتمر ،
هذه الرعاية التي أعطت قدرا اضافيا من التقدير والاحترام والبهجة على الجميع ، وان حضوره اليوم معنا بالرغم من مشاغله ومسؤولياته لدليل على ايمانه بدور مؤسسات المجتمع المدني واهتمامه بتشجيع جيل الشباب المتفوق والواعد وحرصه دعم قطاع الاعمال والمهن الحرة .
إخواني
لم يكن لنا اليوم أن نقطف الثمار من هذة الشجرة الباسقة وارفة الظلال ، لو لم يكن هناك عوامل أساسية أوصلتها إلى هذا الحجم ، فالأرض والتربة كانت خصبة لاحتواء نشاط مؤسسات المجتمع المدني ، وهناك من الرواد من بدأ بحرث الأرض وغرس الزرع، ثم تبعهم من اعتنوا و قلموا الأغصان وسيأتي من بعدهم من يكمل المسيرة ويحسن الإنتاج

■ محمد الهاجري

بتداول سلس وتنافس شريف على الادارة ، ولن ننسى المحسنات والوقاية اللازمتين لإيصال الثمار طازجة نظرة للمستهلك .
الأرض الخصبة هي حكومة دولة الكويت المتمثلة بالرعاية والدعم والتشجيع لمؤسسات المجتمع المدني. وها هو الدعم الحكومي يتمثل اليوم بأبهى صوره برعاية سمو رئيس الوزراء حفظه الله للمؤتمر وتفضل معالي الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية برعاية حفلنا هذا وتكريم المحتفى بهم ، معززين بذلك الرعاية التي نلقاها من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

الأخوة الزملاء
لقد تناوب على إدارة الجمعية منذ تاريخ إشهارها في سنة ١٩٧٣ وحتى تاريخ اليوم (١٨) مجلساً ، تطوع للعمل من خلاله في خدمة الجمعية (٦٣) عضوا نالوا خلالها ثقة أعضاء الجمعية العمومية لتمثيلهم في إدارة الجمعية .
لم يدخروا جهداُ أو عطاء بالعمل الدؤوب لرفعة شأن الجمعية وتحقيق أهدافها . وإذا كنا بالأمس القريب قد كرمنا مؤسسي الجمعية ورؤساء مجالس الإدارات على هامش مؤتمرنا السابق في يناير ٢٠٠٩ فإننا اليوم نجتمع لتكريم بقية الأعضاء الذين خدموا الجمعية وأعضاءها كل من موقعه داخل مجلس الإدارة . وهم يمثلون بالنسبة لنا اللبنات الأساسية التي صعد معها البناء إلى هذا المستوى ، ولولا حبهم للمهنة وإيثارهم لزملائهم الأعضاء وعطائهم التطوعي اللا محدود للجمعية لما وصلنا إلى ما نحن فيه. وان هذا التكريم المتواضع ماهو الا لمسة وفاء لهم على ما بذلوه ومهدوه لنا مما سهل لنا قطف الثمار .

الاخوة والاخوات
يحزننا اليوم ونحن نحتفل بتكريم رجالات الجمعية ان نفتقد اثنان من فرسان ورواد المحاسبة و مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت و

المدرجة اسمائهم ضمن المكرمين بهذا الحفل ، ممن كان لهم شرف المساهمة بتأسيس الجمعية وامضوا حياتهم في تمثيل مشرف وراق للعاملين بهذا الحقل من المهن الحرة هما المرحوم صلاح فهد المرزوق والذي خدم الجمعية عضوا بمجلس الإدارة الأول ٧٤/٧٣ بمنصب أمين الصندوق والمرحوم محمد عبدالمحسن العتيقي الذي خدم الجمعية عضوا كذلك بالمجلس الاول ورئيسا لمجلس ٧٨/٧٧ ، وعزاؤنا ان ذكراهم واعمالهم باقية في قلوب محبيهم ومنتسبي مهنتهم لما أبدياه من تفان وإخلاص للوطن والمهنة والجمعية ، نسال الله أن يتغمدهما برحمته الواسعة ويلهم أهلهم الصبر والسلوان .

ابنائنا الخريجين

أن العمل بالتأكيد لن يتوقف بقطف الثمار فالشجرة ستستمر بالعطاء إذا توفر لها ضخ دماء شابة بين الفينة والاخري بطلائع المستقبل والذين نراهم بيننا اليوم لنحتفل بتفوقهم ، وأقول لهم من هنا بدأت حياتكم العملية والمهنية ومنها تبدأ الانطلاقة لخدمة الوطن ورد جزء من الجميل له وندعوكم للإخلاص والتفاني لتحقيق رؤية سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت حفظه الله ورعاه بعودة الكويت مركز مالياً وتجارياً كما كان ، وانتم بهذا التخصص المتميز تعدون وقودا أساسيا لتحقيق هذه الرغبة وكذلك لوضع خطة التنمية موضع التنفيذ ، كما نتمنى منكم عدم بخلكم بالجهد والوقت للمساهمة بأنشطة و إدارة الجمعية والأخذ بدفة القيادة مستقبلا مستفيدين مع خبرات من سبقوكم ، ومتسلحين بفكر وعقل وعلم متطور ومتفتح .

إن طموحنا بالجمعية لا حدود له ونحن نعترف بتقصيرنا على مدي السنوات الماضية باحتضان واحتواء أبنائنا خريجي المحاسبة ، إلا إن هناك من الأسباب ما تكفي أن يلتمس لنا أخواننا وأبنائنا الخريجين العذر ، ولذلك فإننا اليوم نحاول التعويض وبحدود الإمكانات المتوفرة لنا بتكريم المتفوقين من بينهم ، والذي يعد من الناحية المعنوية تكريماً يشمل جميع خريجي المحاسبة ومن كل الجامعات ونتمنى مستقبلا أن تتذلل المعوقات ويكون للجمعية احتفال سنوي مستقل بمتفوقي وخريجي المحاسبة هذا التخصص المهم والنادر بين أبناء الكويت والذي يحتاج فعلاً إلي اهتمام من قبل الدولة لتشجيع توجيه الطلبة إلي هذا التخصص الحيوي لدولة ماليه كدولة الكويت .

خاصة وانه يعد من التخصصات محدودة الاقبال لطلبة الجامعات سواء لصعوبة مواده او تواضع تقييم وظيفة المحاسب بالقطاع الحكومي وانظمة الخدمة المدنية ، إذ لا يخفى على أحد حجم التغيير بالمناهج الدراسية لهذا العلم لمواكبة التطورات المتعلقة به على مستوى العالم ، والتحول للتدريس باللغة الانجليزية ناهيك عن التجديد المستمر على المعايير الدولية للتقارير المالية وتعقيداتها و فنياتها العالية .

إخواني واخواتي

لا اود ان افوت هذه المناسبة وهذا الحضور المميز دون ان ارحب باسمكم بالأشقاء رؤساء وأعضاء المنظمات والجمعيات المهنية العربية والاخوة المحاضرين والضيوف من خارج الكويت الذين لبو الدعوة مشكورين للمشاركة وإثراء جلسات المؤتمر والتشاور بنفس الوقت حول مستقبل المنظمات المهنية وضرورة تفعيل دورها با يخدم المهنة والمستفيدين منها .

أخيرا وليس آخرا

لقد تحدثت عن الارض وسواعد الرجال وطلائع المستقبل ، وجاء دور توجيه الشكر والتقدير لمواد تحسين الإنتاج ورفع كفاءته المتمثلة هنا برعاة المؤتمر، حيث مثلت وقفتهم معنا دافعا معنويا فاق بمردوده الدعم المالي السخي الذي قدموه ، مما كان بلسماً إضافيا على دعم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مكننا من استكمال تجهيزات المؤتمر و استضافة الأشقاء العرب وتكريم الرواد و كوكبة متفوقي المحاسبة فباسمكم جميعا أقول شكرا لكل من:

شركة الامتياز للاستثمار

اتحاد مصارف الكويت

مكتب برايس وترهاوس كوبرز الشطي وشركاه

مكتب كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه

مكتب العيبان و العصيمي وشركاهم (آرنست يونغ)

مكتب البزيع وشركاهم آر إس إم

بيت التمويل الكويتي

الشركة الكويتية للاستثمار

شركة المشروعات السياحية

جريدة وتلفزيون الوطن الراعي الاعلامي

فنادق كورت يارد وجي دبليو ماريوت الكويت لاستضافة الوفود

والى غرفة تجارة وصناعة الكويت مقر مؤتمرات الجمعية منذ سنة ١٩٧٨

وشكرا لحسن انصاتكم

والله ولي التوفيق

كلمة أعضاء مجالس الإدارة السابقين يلقيها:
السيد/ مشاري ثنيان مشاري الياقوت
عضو مجلس الادارة وأمين سر السابق للجمعية

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

معالي نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ / احمد فهد الأحمد الصباح الموقر

السيد رئيس وأعضاء مجلس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

السيد رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأخوة والأخوات الحضور:

لقد شرفني أعضاء مجلس الإدارة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بإلقاء كلمة الأعضاء السابقين لمجلس الإدارة في حفل التكريم هذا والذي ينظم على هامش مؤتمر الجمعية.

■ مشاري الياقوت

«دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية» والذي افتتح صباح اليوم برعاية كريمة من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ ناصر المحمد الأحمد الصباح حفظه الله، وبحضور معالي وزير المالية مصطفى الشمالي.

لقد كان لجهود أعضاء مجلس الإدارة السابقين والحاليين في دعم مهنة المحاسبة والمراجعة وما حققوه من انجازات ملموسة منذ تأسيس الجمعية سنة ١٩٧٣م، وصولاً لصدور القانون رقم ٨١/٥ لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة مراقبي الحسابات بدولة الكويت وما طرأ من زيادة تعاون الجمعية بوزارة التجارة والصناعة من خلال المشاركة باللجان المنظمة للمهنة وحتى القرارات الوزارية ذات الصلة بوضع قواعد الاختبار والذي يعد انجازاً يفخر فيه، إلا أن القانون بلغة اليوم قد مضى عليه الزمن وأصبح لزاماً تطويره لمواكبة ما استجد على المهنة من تطورات وتلافي النواقص العديدة بالقانون الحالي والتي من أهمها الأسس التي بموجبها يتم الترخيص لمزاولة المهنة واتباع نظام رقابة الجودة على مكاتب مراقبة الحسابات والتدريب المستمر للمراقبين.

إن رعاية معالي نائب رئيس الوزراء لحفل تكريم أعضاء مجالس الإدارة السابقين لهو شرف لنا ويفرض علينا مزيداً من العطاء، وهو بنفس الوقت يؤكد حرص الحكومة على دعم

مهنة المحاسبة والمراجعة وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجموع المحاسبين والمراجعين الذي يساهمون في نهضة وطننا الحبيب في جميع المجالات بالدولة والشركات الخاصة والمؤسسات والهيئات العامة.

الأخوة والأخوات

لا يخفي على جميع من تناوب على ادارة الجمعية من الزملاء حجم الصعاب التي واجهتنا أمام تحقيق طموحاتنا وأهداف الجمعية، ولعل أكثرها أهمية هو موضوع توفر مقر دائم ومناسب لممارسة أنشطة الجمعية الفنية والمهنية والاجتماعية فقد بدأت الجمعية بمنزل مؤجر باحدى الضواحي، ثم انتقال المقر إلى فيلا بمنطقة القادسية وانتهاء بمقرنا الحالي بالشويخ الشمالي الممنوح لنا كذلك من ادارة املاك الدولة بوزارة المالية بايجار رمزي.

أن توفر المقر المناسب لأنشطة الجمعية العديدة والمتنوعة من دورات تدريبية وندوات ومحاضرات وورش عمل واجتماعات لجان، هو من الأولويات التي نتمنى على الدولة أن تساهم بتذليل الصعاب أمامها وأن تتعامل مع الجمعيات طبقاً لنشاطها ومساهماتها وعدد أعضاءها. وإذ استبرشنا خيراً مؤخراً بتخصيص موقع من الدولة إلا أن قضية التمويل لا زالت عائقاً يصعب علينا اجتيازه، خاصة امام قرار وقف مشاريع الـ BOT والاستثمار لجميعات النفع العام وتداعيات الأزمة الاقتصادية مما صعب على مجلس ادارة الجمعية تحقيق هذا الحلم الذي يستفيد منه ما يزيد على ٢٥٠٠ عضو بالاضافة إلى ما يقدم للمجتمع والأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص من خدمات توعوية تهم قطاع كبير من المواطنين، متمنياً أن تحمل الأيام القادمة ما يسرنا بهذا الخصوص.

السادة الحضور

لا يفوتني بهذا المقام أن أرحب بالزملاء الأشقاء من الدول العربية رئيس وأعضاء مجلس ادارة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب متمنياً لهم طيب الاقامة في بلدهم الثاني، وإلى رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج العربية وأن اعرب له عن تهنئتنا له بفوزه برئاسة الهيئة متمنين له التوفيق، وأن اهنئ أبنائنا المتفوقين من خريجي المحاسبة وادعوهم لبذل الغالي من أجل وطنهم والمشاركة الفعالة بانشطة الجمعية.

ختاماً،،،

لا يسعني إلا أن أكرر الشكر لمعالي الشيخ/ أحمد فهد الأحمد الصباح - نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الموقر على رعايته وحضوره حفلنا هذا.

والشكر موصول إلى مجلس الإدارة الحالي وأعضاء الجمعية المشاركين بتنظيم المؤتمر وحفل التكريم وإلى العاملين بالجمعية على لمسة الوفاء الدافئة هذه وعلى جهودهم الطيبة والمباركة التي لمسها جميع أعضاء الجمعية العمومية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة الشيخ / أحمد الفهد وزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الاسكان

قال نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الاسكان الشيخ أحمد الفهد ان الخطة التنموية التي أقرت بقانون يرتكز ٦٣٪ منها على دعم وتنمية الموارد البشرية الوطنيه وهي الثروة الحقيقة للكويت.

أكد على اهمية المؤتمر مشيرا الى انه يأتي في وقت أصابع الاتهام قد وجهت فيه الى مدققي الحسابات العالمين كأحد أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية فيما يجري مراجعة عالمية شاملة لهذا المهنة عالميا وبالتالي بات تقييم هذا الوضع ومعرفة مدى دقته ضرورة للخروج بتوصيات نستطيع من خلالها التعامل داخل اسواقنا المحلية في عالمنا العربي في ظل شح المعلومات الذي يؤدي الى سلوك خاطيء في التداول مضيفا ان اسواقنا بحاجة الى منظومة مالية تحظى باكبر قدر من المعلومات يساعد على استقرارها.

وقال: «اننا في الكويت نرتقي بتشكيلنا التنظيمي في أسواقنا المالية، بعد صدور قانون هيئة أسواق المال مؤكدا أننا مازلنا نعيش على هامش الأزمة الاقتصادية العالمية التي نحتاج فيها الى سماع كل رأي للعودة الى تقييم أوضاعنا منوها الى افراز بعض التوصيات عن المؤتمر يكون اثراء هاما ونادرا في في ظل الظروف الحالية».

وأكد على ان المؤتمر قد جاء في فترة حساسة، حيث يمكن من خلاله تقييم الوضع ومدى دقته ومن ثم الخروج بتوصيات تثري بها العمل ونتجاوز بها الأزمة الاقتصادية العالمية، او على الأقل نستطيع من خلالها ان نتعامل داخل أسواقنا المحلية مضيفا ان أهمية هذا المؤتمر تكمن في ان هناك شح في المعلومات في أسواق المال العربية مما يؤدي الى سلوك خاطئ للمتداولين، وذلك نتيجة اعتمادهم اما على النظرة السيكولوجية او معلومة اعلامية.

وقال: «ان استقرار أسواقنا المالية يحتاج الى آلية او منظومة مالية محاسبية تستطيع من خلالها المؤسسات المالية والمتداولون ان يحظون بأكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساعد على استقرارها».

وأشاد الفهد بالدور الذي تقوم به جمعية المحاسبين، وبالدور الذي يلعبه المجتمع المدني في اثراء الرأي في مثل هذه الظروف الحساسة التي نحتاج فيها الى كل رأي مضيفا ان كثرة الآراء تثري الموضوع معربا عن تمنياته بخروج المؤتمر بتوصيات ايجابية

يمكن ان يستفيد منها قطاع التخطيط في الكويت بما يثري الخطة التنموية.

وطالب الفهد الخريجين الجدد في

■ الشيخ أحمد الفهد

الجامعات الخاصة والحكومية ان يسيروا على الدرب من اجل مصلحة الكويت ومن اجل اثراء سوق العمل الكويتي الذي يحتاج الى كل جهد، .

وقال: «اننا دائما نفتخر بعمل المجتمع المدني الكويتي، ودوره الأساسي كجزء لا يتجزأ من النظام الأساسي الكويتي والنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الكويتي وهذه سمة من سمات الكويت التي نفتخر بها ونتمنى ان تستمر ولا تترد الحكومة في دعمها».

تكريم اللجان المشاركة في تنظيم الموتمر الدولي الذي عقدته الجمعية

أقامت الجمعية حفل تكريم لأعضاء اللجنة التنظيمية العليا واللجنة الفنية ولجنة العلاقات العامة والإعلام بالإضافة إلى لجنة الاستقبال والمالية الذين شاركوا في أعمال المؤتمر الدولي الذي عقدته الجمعية بالتعاون مع جامعة الكويت ومشاركة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب في شهر ديسمبر ٢٠١٠ تحت عنوان دور المحاسبة في دعم واستقرار الأسواق المالية حيث جاء هذا التكريم عرفاناً لهؤلاء الأعضاء الذين أسهموا بجهودهم المخلصة والتطوعية وتعاونهم البناء في دفع مسيرتها إلى الأمام مما ، عدها لتحقيق أهدافها ، ولم يدخروا أي جهد في تحقيق العديد من الانجازات التي عمت بفائدتها على الجميع هذا وقد حضر حفل التكريم بالاضافة إلى المكرمين لفيق من أعضاء الجمعية والمشاركين بالمؤتمر.

جهود مجلس الإدارة

تشكيل لجنة مطالبات المحاسبين والمنبثقة عن اجتماع مجلس الادارة رقم (٢٠١٠/١٠) المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٩/١ .
المشاركة في إجتماعات دعم مؤسسات المجتمع المدني بالتنسيق مع الاستاذه / نورية السداني – مستشارة شئون المجتمع المدنى – مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الاقتصادية الشيخ / أحمد فهد الاحمد الصباح وذلك لمناقشة العقبات التي تواجهة جمعيات النفع العام المهنية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها تمهيدا لإشراك هذه المؤسسات ضمن خطة التنمية.
مشاركة الجمعية في اللجان الفنية التاليه:
مخاطبة اللجنة الاستشارية والمنبثقة عن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات لمشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فى اللجان الفنية.
مشاركة الجمعية بمجلس ادارة المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – العراق
فريق عمل اللجنه الاستشارية المنشئة من قبل الشيخ أحمد الفهد: بدر الشمالي.
اللجان الرئيسية لصندوق المتعثرين.
الاجتماع مع مستشار معالي وزير التجارة والصناعة لبحث مدي إمكانية تطبيق مقترح الجمعية بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة الكويتية.
تفعيل اتفاقية فهرس المختصين لجائزة سمو الشيخ سالم العلى للمعلوماتية.
مخاطبة الشركة الوطنية للاوفست لدعم أنشطة الجمعية فى التدريب والبحوث .
مخاطبة مركز التحكيم التجارى بدول مجلس التعاون الخليجى لعقد البرنامج التدريبى المتكامل.
مخاطبة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لدعم المؤتمر المهنى الثانى بالجميعة المقرر عقده خلال الفترة من ١ – ٢ ديسمبر ٢٠١٠ .

المشاركة في إجتماع الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية عن دولة الكويت في أعمال اجتماع مجلس إدارة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المنعقد يوم ١٧ يوليو ٢٠١٠ في العاصمة تونس بحضور أحمد مشاري الفارس – أمين سر الجمعية .

ويأتي الاجتماع الذي يعقد بصفة دورية يعد من أهم الاحداث المهنية كونه يتضمن العديد من الأمور التي لها فاعليتها للمنظمات المهنية الاعضاء في الاتحاد، حيث يتضمن جدول أعمال الاجتماع على عرض التقرير الأدبي لمجلس الإدارة السابق، المصادقة على الميزانية العامة للاتحاد والمركز المالي لعام ٢٠٠٩ بالإضافة إلى مراجعة طلبات تعيين مدير تنفيذي جديد للإتحاد من خلال لجنة منبثقه عن مجلس الإدارة، هذا ويشارك في الاجتماع ممثلو الدول الاعضاء في الاتحاد وتشكيل اللجان التي تساعد الاتحاد العربي على تفعيل انشطته العلمية والمهنية على مستوى الدول العربية بالتنسيق والتواصل بين الاتحاد الدولي للمحاسبين والدول الاعضاء كما يتضمن الاجتماع الخطة الاستراتيجية للاتحاد لتحقيق ما تصبو اليه الدول الاعضاء.

الموسم التدريبي للجمعية لعام ٢٠١٠-٢٠١١

إنتهت لجنة التدريب من إعداد البرنامج التدريبي للموسم ٢٠١٠ / ٢٠١١ متضمناً (٨) دورات تدريبية في مجال المحاسبة والمراجعة والتدقيق والتحليل المالي والإدارة ودراسة الجدوى وغيرها وفقا لاحتياجات الشركات العامة والخاصة والبنوك والهيئات والوزارات الحكومية والجهات الرقابية وهي (إعداد الموازنات الحكومية / دراسة الجدوى الاقتصادية / أساسيات في التدقيق الداخلي / المحاسبة لغير المحاسبين / حوكمة الشركات / التحليل المالي – مبتدئ / التحليل المالي – متقدم / الاتجاهات الحديثة للتدقيق على الغش والفساد) وذلك خلال الفترة من شهر أكتوبر ٢٠١٠ ولغاية شهر يونيو ٢٠١١. وفيما يلي الجدول التفصيلي لهذه الدورات وهي على النحو التالي:

م	اسم الدورة التدريبية	تاريخ الانعقاد
١	اعداد الموازنات الحكومية	٢٠١٠/١١/٤ – ١٠/٣١
٢	دراسة الجدوى الاقتصادية	٢٠١٠/١٢/٩ – ٥
٣	أساسيات فى التدقيق الداخلى	٢٠١١/١/١٣ – ٩
٤	المحاسبة لغير المحاسبين	٢٠١١/٢/١٠ – ٦
٥	حوكمة الشركات	٢٠١١/٣/١٠ – ٦
٦	التحليل المالى – مبتدىء	٢٠١١/٤/٧ – ٣
٧	التحليل المالى – متقدم	٢٠١١/٥/١٢ – ٨
٨	الاتجاهات الحديثة للتدقيق على الغش والفساد	٢٠١١/٦/٢٣ – ١٩

المشاركة في الإجتماع السنوي لجمعية المحاسبين الأمريكية AAA

شاركت الجمعية في أعمال الاجتماع السنوي لجمعية المحاسبين الأمريكية AAA المنعقد على مدى أربعة أيام ١-٤ أغسطس ٢٠١٠ في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية بوفد يضم كل من السيد / أحمد مشاري الفارس – أمين السر والسيد / فيصل عبدالمحسن الطبيخ – أمين الصندوق ممثلين عن دولة الكويت.

ويأتي الاجتماع الذي يعقد سنويا يعد من اهم الاحداث المهنية كونه يتضمن العديد من الامور التي لها فاعليتها للمنظمات والهيئات المهنية الاعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين وكذلك على مستوى مهنة المحاسبة والمراجعة في انحاء العالم والتي من اهمها مناقشة الموضوعات التي من شأنها تطوير معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وكذا محاسبة القطاع العام بعرض من قبل السيد روبرت بنتغ رئيس الإتحاد الدولي للمحاسبين بالإضافة إلى إستعراض السيد جيمس كروكر رئيس حسابات لجنة الأوراق المالية العديد من القضايا ذات الطابع الأكاديمي بما في ذلك خارطة الطريق المقترحة لإعتماد المعايير الدولية لإعداد البيانات المالية، أخيرا وليس آخرا عرض السيد بوب كابلان، الإستاذ في مؤسسة بيكر – كلية هارفارد للأعمال آلية قياس عدم التأكد في محاسبة القيمة العادلة وإدارة المخاطر والعديد من المواضيع ذات الإهتمام المشترك لدول الأعضاء.

حلقة نقاشية حول مدى الحاجة للتمويل الحكومي لمشاريع التنمية ومبررات إقصاء المصارف بعنوان: " أول غيث خطة التنمية .. إقصاء المصارف "

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية مساء يوم الاثنين الموافق ٩ أغسطس ٢٠١٠ بمقر الجمعية، حلقة نقاشية بعنوان: " أول غيث خطة التنمية .. إقصاء المصارف " بمشاركة كل من السيد حمد المرزوق رئيس اتحاد المصارف والدكتور عدنان السلطان نائب رئيس اللجنة الاستشارية في الشؤون التنموية والاقتصادية التي شكلها نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ احمد الفهد الصباح والتي تختص بتقديم المشورة فيما يرفع من الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية

وبقية اجهزة الدولة. كمتحدثين رئيسيين بالحلقة .
ويأتي التنظيم بانه نتيجة ما يثار حول الحاجة الماسة لتمويل مشاريع خطة التنمية من خلال الإ نفاق الحكومي، وتسابق اعضاء مجلس الامة بتقديم مقترحات حول الموضوع ومع تعددها وتنوعها، وللوقوف للاسباب الحقيقية وراء مبررات اقصاء المصارف المحلية من التمويل أو جزء منه بدعوى عدم توفر السيولة أو فرض دعم الشركات المنفذة للمشاريع بفوائد منخفضة وغيرها من المبررات، والخشية من ان يكون قطاع المصارف هو البداية.
كما أن الدعوة وجهت إلى رئيس وأعضاء لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الامة ، والى محافظ بنك الكويت المركزي والى رؤساء المصارف المحلية وفعاليات مصرفية واقتصادية متنوعة وعدد من المختصين والمهتمين والذي ترى الجمعية بأنه من خلال الحلقة النقاشية نمنحهم فرصة لاسماع الحكومة والمجلس وجهة نظر المختصين والفنيين الذين لا يجدون فرصا رسمية لذلك.
وإختتمت الحلقة بعدة توصيات من أهمها: الالتزام بالقطاع المصرفي كجهه وحيدة للتمويل بما فيها تمويل مشاريع خطة التنمية مالم يكن هناك مبرر يعيق ذلك بشرط وجود دليل دامغ على عدم القدرة، ضرورة الاستئناس برأيي المتخصصين والمهنيين الذي يتسم بالاستقلالية والحيادية بعيدا عن الضغوط السياسية، تفعيل الدور الاعلامي المغيب للحكومة لتسويق وتوضيح والتوعية بمشاريعها وخططها بشفافية وعلنية بالإضافة إلى عدم منطقية الاعلان المسبق عن حجم ومبالغ التمويل الخارجي المتاح لكل مشروع أمام للشركات المنفذة لمشاريع الخطة ، والخشية ان يكون ذلك مدعاة للتسابق على التمويل ذاته لا التنفيذ ويقلل من فرص التنافس العادلة.

تسير رحلة عمرة
خلال شهر رمضان المبارك

سيرت الجمعية رحلة عمرة خلال شهر رمضان المبارك لأعضائها لأداء مناسك العمرة شاملة تذاكر السفر والإقامة في أحد فنادق الدرجة الأولى مع وجبة الإفطار والمواصلات الداخلية خلال الفترة من ١٨- ٢١ أغسطس ٢٠١٠. حيث شارك مايقاب ٠٠ عضوا لأداء المناسك.

حفل قرقيعان لأبناء الأعضاء

أقامت الجمعية حفل قرقيعان لأبناء أعضائها الكرام مساء يوم الاثنين ٢٠١٠/٨/٢٣ الموافق ١٣ رمضان ١٤٣١ هـ حيث يتضمن الحفل العديد من الأنشطة التراثية والشعبية والسحب على الفائزين بالمسابقة الرمضانية الأولى لأبناء الأعضاء بالإضافه إلى حفل العشاء.

الغبقة الرمضانية السنوية

أقامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية غبقتها الرمضانية السنوية وذلك يوم الأربعاء ٢٠١٠/٨/٢٥ الساعة ٩:٣٠ مساء، الموافق ١٥ رمضان ١٤٣١هـ بحضور ومشاركة معالي وزير الشئون الإجتماعية والعمل الفريق الدكتور / محمد العفاسي لتبادل التهاني بالشهر الفضيل وللالتقاء بين أعضاء الجمعية العمومية.

عشاء عيد الفطر المبارك

جريا على عادتها سنويا، فقد أقامت الجمعية حفل العشاء المقام على شرف الأعضاء بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وذلك يوم الأثنين الموافق ٢٠ سبتمر ٢٠١٠ بمقر الجمعية.

مشاركة الجمعية في لقاء الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية

شاركت الجمعية من خلال عضويتها في الإتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب يوم الأحد الموافق ٣ أكتوبر ٢٠١٠ بلقاء سعادة السفير / محمد الربيع - الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، وذلك لمناقشته حول النظام الاساسي للاتحاد وكيفية تطويره ليواكب آخر المستجدات الحديثة لمهنة المحاسبة والمراجعة على مستوي العالم العربي، ومن مجريات اللقاء فقد تفضل رئيس الاتحاد السيد / أحمد منصور ممثل دولة تونس بعرض نبذة عن الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب وتاريخ نشأته والمراحل التي مر بها وبين ما هو مطلوب من دعم ورعاية للاتحاد ولمهنة المحاسبة والمراجعة، وبدوره أثنى الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية على اهمية ودور الاتحادات المهنية العربية وشرح باستفاضة عن دور مجلس الوحدة الاقتصادية والإجراءات الأخيرة لتفعيله وتطويره والتي من أهمها مراجعة مدى انطباق الشروط الجديدة للانضمام إلى مجلس الوحدة الاقتصادية على أن يكون النظام الأساسي للاتحاد العضو متوافق مع النظام الأساسي الموحد للمجلس على أن تنتهي المهلة المحددة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠.

لقاء تنويري
بشأن صندوق المتعثرين

بادرت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بعقد لقاء تنويري للسادة أعضاء جمعية المحاسبين والجمعية الإقتصادية الكويتية الممثلين في اللجان الرئيسية لصندوق المتعثرين والبالغ عددهم (٤٠) عضواً، وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٠/١٠/٧ بمقر الجمعية، بمشاركة السيد/ براك الشيتان وكيل وزارة المالية المساعد لشئون الحسابات العامة ورئيس صندوق المتعثرين، وذلك تفعيلاً لدورها المهني لخدمة المجتمع والمشاركة في هذا العمل الفني المتخصص.

حيث أن الهدف من هذا اللقاء هو تسليط الضوء على مواد القانون رقم (٢٠١٠/٥١) بشأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار وتناول أبرز التعديلات على القانون السابق بالشرح، بالإضافة إلى اللائحة التنفيذية الصادرة عن مجلس الوزراء الموقر بهذا الشأن، حيث تطرق السيد/ براك الشيتان إلى دور الحيوي الذي تلعبه وزارة المالية في إدارة الصندوق وإيضاح المهام والمسئوليات المناطة بضباط الاتصال ومركز الاتصال التابع لوزارة المالية. كما أن اللقاء ساهم بشكل فعال في شرح وتبسيط إجراءات العمل وتحديد المهام المطلوبة لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.

البرنامج التدريبي "حوكمة الشركات"
لموظفي بيت التمويل الكويتي

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية البرنامج التدريبي حوكمة الشركات لموظفي بيت التمويل الكويتي وذلك في الفترة من ٤ - ٦ أكتوبر ٢٠١٠، حيث إستعرض البرنامج مفهوم الحوكمة، دور المنظمات العالمية في تفعيل مفهوم الحوكمة، مبادئ حوكمة الشركات، اهمية لجان المراجعة وعلاقتها بالحوكمة، دور الأجهزة الرقابية في تفعيل مفهوم الحوكمة، دور الحوكمة في استقلال المراجع الداخلي والمراجع الخارجي كما تطرق البرنامج أيضا إلى موقع دولة الكويت في تطبيق الحوكمة و تحليل التجربة الكويتية في تطبيق الحوكمة والدور التي تلعبها الحوكمة في جذب الإستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى ورشة عمل وحالات عملية.

ندوة حول قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت

عقدت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (اللجنة الثقافية والاجتماعية) ندوة حول قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٩اكتوبر٢٠١٠ بمقر الجمعية. حيث تدور الندوة حول التعريف بقانون الغرفة واهميته في الوقت الراهن بالإضافة إلى تناولها العديد من المحاور الهامة، كما حاضر في الندوة كل من: الدكتور/ حسن جوهر والسيد / صالح الملا (أعضاء مجلس الامة) نظرا لاهمية الموضوع على المستوى الاقتصادي في البلاد

معرض الجمعية والشركات الراعية للمؤتمر

أقامت الجمعية معرض على هامش مؤتمر «دور المحاسبة في دعم واستقرار ودعم الأسواق المالية» بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠١٠ للشركات الراعية والشركات المتخصصة بالأنظمة المحاسبة ودور النشر، حيث شاركت الجمعية في هذا المعرض وتم عرض جميع المطبوعات والإصدارات الخاصة بالجمعية وذلك بهدف إطلاع المشاركين على أنشطة وانجازات الجمعية.

الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للمحاسبين

شاركت الجمعية ممثلة عن دولة الكويت في أعمال الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للمحاسبين ومؤتمر المحاسبين العالمي المنعقد في عاصمة كوالمبور خلال شهر نوفمبر ٢٠١٠ حيث مثل الجمعية بوفد ضم كل من :

الدكتور عدنان حسن الحسن

السيد صقر مبرك الحيص

كما شارك في الاجتماع بوفد يضم أكثر ٦٠٠٠ مهني لـ ١٣٤ دولة حول العالم.

عشاء الوفود

أقامت الجمعية حفل عشاء لرؤساء مجالس الجمعيات المهنية وممثلي الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب المشاركين في المؤتمر وذلك بتاريخ ٢ ديسمبر ٢٠١٠ بمطعم الأفق - أبراج الكويت، حيث قامت شركة المشروعات السياحية مساهمة منها في رعاية المؤتمر.

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً : الأعضاء العاملون :

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
١	طلال عادل عبد الله المنيس	٢٠١٠/٧/٦
٢	صالح محمد مبارك العجمى	٢٠١٠/٧/٦
٣	ثلاب فرحان فهد الجفناوى	٢٠١٠/٧/٦
٤	بدر ابراهيم حمزة الشكرى	٢٠١٠/٧/٦
٥	مشارى عيسى معتوق العباسى	٢٠١٠/٧/٦
٦	عبد الله على عبد الله السعيد	٢٠١٠/٧/٦
٧	فهد يوسف البرجس	٢٠١٠/٧/٦
٨	فيصل سعدون راشد بوقماز	٢٠١٠/٧/٦
٩	ماجد حسين مطر السميران	٢٠١٠/٧/٦
١٠	محمد صنت هليل الحربى	٢٠١٠/٧/٦
١١	عمر ملوح رمضان الحربى	٢٠١٠/٧/٦
١٢	نواف راشد الجويسرى	٢٠١٠/٧/٦
١٣	اسماء يوسف يعقوب البطى	٢٠١٠/٧/٢٨
١٤	مشارى تراحيب المطيرى	٢٠١٠/٧/٢٨
١٥	نواف عبد الله الصبر	٢٠١٠/٧/٢٨
١٦	فيصل سطم عواد الشمرى	٢٠١٠/٧/٢٨
١٧	عبد العزيز زيد الحسينى	٢٠١٠/٧/٢٨
١٨	فواز عبد الله المطيرى	٢٠١٠/٧/٢٨
١٩	صلاح سالم البشير	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٠	خلف عطية داود الفضلى	٢٠١٠/٧/٢٨
٢١	احمد ناصر الريس	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٢	عبد الله فهيد مناور	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٣	فيصل غازى سالم	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٤	مشارى فريهيد العدوانى	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٥	احمد محمد عايش المطيرى	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٦	نواف عبود مسلم العازمى	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٧	عايد براك عيد العازمى	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٨	وليد خالد مرزوق العازمى	٢٠١٠/٧/٢٨
٢٩	احمد بسام التركيت	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٠	ابراهيم صلاح العوضى	٢٠١٠/٧/٢٨
٣١	بداح غصين شباب العتيبي	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٢	عبيد عباد الرشيدى	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٣	عبد الله حمد الحربى	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٤	عيد قصر مناور الظفيرى	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٥	عبد الله سعد السريع	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٦	محمد عبد الله عيسى العوضى	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٧	انور مروح لافى العازمى	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٨	لمياء صالح سعيد الياسين	٢٠١٠/٧/٢٨
٣٩	على حسين عبد الامير الحداد	٢٠١٠/٧/٢٨
٤٠	احمد عبد الله عيسى حافظ	٢٠١٠/٧/٢٨
٤١	خالد محارب الشمرى	٢٠١٠/٧/٢٨

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
٤٢	عبد الله محمد قبلان العبيان	٢٠١٠/٧/٢٨
٤٣	مشارى شليويح مفضى الشمرى	٢٠١٠/٧/٢٨
٤٤	فواز عيسى فرحان العنزى	٢٠١٠/٧/٢٨
٤٥	فايز سعد رجا الحربى	٢٠١٠/٧/٢٨
٤٦	محمد عجلان مجبل العنزى	٢٠١٠/٧/٢٨
٤٧	يوسف جاسم محمد عبد السلام	٢٠١٠/٧/٢٨
٤٨	سعود عبد العزيز سالمين	٢٠١٠/٧/٢٨
٤٩	راشد مرعى عبيد عزيز الشمرى	٢٠١٠/٧/٢٨
٥٠	جاسم خالد الربيعان	٢٠١٠/٧/٢٨
٥١	محمد احمد محمد الرشيد	٢٠١٠/٧/٢٨
٥٢	عبد الله سليمان الكندرى	٢٠١٠/٧/٢٨
٥٣	دلال سليمان الكندرى	٢٠١٠/٧/٢٨
٥٤	عبد الله عويد العازمى	٢٠١٠/٧/٢٨
٥٥	احمد عمر احمد عاصم	٢٠١٠/٩/١
٥٦	رائد خلف عليان المطيرى	٢٠١٠/٩/١
٥٧	بندر حمد سعد العدوانى	٢٠١٠/٩/١
٥٨	حازم ثامر مفرح الرشيدى	٢٠١٠/٩/١
٥٩	جنان فيصل عثمان الجيران	٢٠١٠/٩/١
٦٠	خالد عايض غلاب المطيرى	٢٠١٠/٩/١
٦١	هاله حمد خلف بن سلامة	٢٠١٠/٩/١
٦٢	خالد محمد صقر الغانم	٢٠١٠/٩/١
٦٣	ابراهيم سيد احمد على	٢٠١٠/٩/١
٦٤	عباس على مرزوق العازمى	٢٠١٠/٩/١
٦٥	محمد عبد العال على جمعة	٢٠١٠/٩/١
٦٦	عبد الله شاكر عبد الله على	٢٠١٠/٩/١
٦٧	عمر فالح عبيد العجمى	٢٠١٠/٩/١
٦٨	نجاة فيصل عيسى حافظ	٢٠١٠/٩/١
٦٩	طلال حميدى سعد الصبحان	٢٠١٠/٩/١
٧٠	ساير مطر رخيص الظاهر	٢٠١٠/٩/١
٧١	عبد الله ثواب فالح العدوانى	٢٠١٠/٩/١
٧٢	يوسف حجاج مرزوق الشمرى	٢٠١٠/٩/١
٧٣	طلال فريهيد فالح العدوانى	٢٠١٠/٩/١
٧٤	طلال فؤاد ابراهيم التركيت	٢٠١٠/٩/١
٧٥	مبارك عبد الله هادى العجمى	٢٠١٠/٩/١
٧٦	عبد الله رشيد عبد الله حبيليص	٢٠١٠/٩/١
٧٧	احمد سعود مساعد القربه	٢٠١٠/٩/١
٧٨	سعود عبد العزيز محمد البعيجان	٢٠١٠/١٠/٥
٧٩	بدر حمدان فالح الهبيدا	٢٠١٠/١٠/٥
٨٠	عنود عادل محمد الزيد الناصر	٢٠١٠/١٠/٥
٨١	حمد تيسير عبد الله المطوع	٢٠١٠/١٠/٥
٨٢	فهد سامى فهد الرشيد	٢٠١٠/١٠/٥

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً : الأعضاء العاملون :

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
٨٣	محمد حمد زايد العجمى	٢٠١٠/١٠/٥
٨٤	موسى صقر سيف العضيله	٢٠١٠/١٠/٥
٨٥	أمل محمد على الشرقاوى	٢٠١٠/١٠/٥
٨٦	منصور عبدالله غازى المطيرى	٢٠١٠/١٠/٥
٨٧	فيصل فهد عامر المطيرى	٢٠١٠/١٠/٥
٨٨	فالح محمد فلاح الرشيدى	٢٠١٠/١٠/٥
٨٩	تركى حزام عواض المطيرى	٢٠١٠/١٠/٥
٩٠	عبدالله نصار حمود الهران	٢٠١٠/١٠/٥
٩١	محمد على محمد اشكنانى	٢٠١٠/١٠/٥
٩٢	شروق مدلول خريص المطيرى	٢٠١٠/١٠/٥
٩٣	خالد فجحان خالد المخلد	٢٠١٠/١٠/٥
٩٤	ايمان عبدالله يوسف القلاف	٢٠١٠/١٠/٥
٩٥	لميس شاكر محمود بهبهانى	٢٠١٠/١٠/٥
٩٦	محمد سعد راشد العليمى	٢٠١٠/١٠/٥
٩٧	عبد الرحمن مخلد سلطان المطيرى	٢٠١٠/١١/٢٩
٩٨	بدر مشرف ابراهيم العنزى	٢٠١٠/١١/٢٩
٩٩	محمد عبد الرحمن عبد العزيز سلوم	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٠	داود سليمان خالد العجيل	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠١	ثامر عبد الله المنصور	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٢	ابراهيم عيسى محمد سليمان	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٣	محمد احمد محمد المقصيد	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٤	على اسد محمود حسين	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٥	عبد اللطيف جاسم عبد اللطيف العدوانى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٦	احمد وسمى شنيف الفضلى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٧	مبارك خالد مبارك المطيرى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٨	على بدر عبد الله الوزان	٢٠١٠/١١/٢٩
١٠٩	مشعل سلطان محمد العتيبي	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٠	عبد الله عبد الرحمن عبد الرحيم	٢٠١٠/١١/٢٩
١١١	خالد عبداللطيف سيف العتيقى	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٢	عبد الرحمن خالد عبد الرحمن العمر	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٣	محمد خلف فهيد العنزى	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٤	دلال محمد السيد الرفاعى	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٥	جعفر احمد هلال الشمرى	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٦	عادل غريب مرجى العنزى	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٧	فهد مساعد حمد سالم	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٨	احمد على خلف ابراهيم	٢٠١٠/١١/٢٩
١١٩	حمود عبد الرحمن محسن الحربى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢٠	محمد صالح محمد الحبشى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢١	محمد راشد احمد العثمان	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢٢	رائد شلال الشمرى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢٣	عبد الهادى خالد عبد الهادى الجاهلى	٢٠١٠/١١/٢٩

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
١٢٤	بندر عيد رجعان العازمي	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢٥	فيصل عبد الله احمد الملا	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢٦	مطلق بدر مطلق العدوان	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢٧	سامية سعد فرحان العازمي	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢٨	عادل ضاوى سعود العصيمي	٢٠١٠/١١/٢٩
١٢٩	راشد زايد دوخي الحربي	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٠	علي مبارك الجلاوى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣١	بشار عبد الله عبد الرحمن البالول	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٢	يوسف صالح يوسف الرجيب	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٣	علي سليمان علي العثمان	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٤	عبد الله محمد عبد الهادى العجمى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٥	سعد طلق محمد الرشيدى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٦	محمد تركي محمد المرجي	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٧	احمد تركي محمد المرجي	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٨	محمد موسى ابراهيم الجريدان	٢٠١٠/١١/٢٩
١٣٩	نجاة صالح فرحان الخشمان	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٠	احمد سعد عوض المطيرى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤١	محمد علي عائش اليونس	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٢	فهد عبد الرحمن محمد المحيميد	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٣	باسل حمد فلاح الفضلي	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٤	سليمان عبد العزيز سليمان الدوسرى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٥	طلال مزيد محمد العراده	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٦	نواف عبد الله سليم المقيط	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٧	حمود محمد عصمان الشمرى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٨	سعاد خلف الخلف	٢٠١٠/١١/٢٩
١٤٩	يوسف بدر حسين المسباح	٢٠١٠/١١/٢٩
١٥٠	محمد عبد الله احمد عيسى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٥١	عبد الوهاب وائل عبد الوهاب الزواوى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٥٢	أمل غالب هادى العنزى	٢٠١٠/١١/٢٩
١٥٣	شمائل عبد اللطيف سليمان الخبيزى	٢٠١٠/١٢/١٢
١٥٤	محمد عبد الله سلطان العتيبي	٢٠١٠/١٢/١٢
١٥٥	عادل فرح سعد العازمي	٢٠١٠/١٢/١٢
١٥٦	براك ملفي مبارك الهدية	٢٠١٠/١٢/١٢
١٥٧	عبد الهادى منصور الدوسرى	٢٠١٠/١٢/١٢
١٥٨	مشارى راشد سعود المجدلي	٢٠١٠/١٢/١٢
١٥٩	مزيد مطلق سعود	٢٠١٠/١٢/١٢
١٦٠	عادل محمد غانم الفهد	٢٠١٠/١٢/١٢
١٦١	محمد عبد الله محمد العويهان	٢٠١٠/١٢/١٢
١٦٢	نورا محمد عبد الله البسام	٢٠١٠/١٢/١٢
١٦٣	اربيعان سعود سعد السبيعي	٢٠١٠/١٢/١٢
١٦٤	فهد عبد المنعم مطر الظاهر	٢٠١٠/١٢/١٢

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً : الأعضاء العاملون :

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
١٦٥	فواز فهد غانم الفهد	٢٠١٠/١٢/١٢
١٦٦	وضحه عبد المنعم مطر الظاهر	٢٠١٠/١٢/١٢
١٦٧	خالد وليد خالد العليان	٢٠١٠/١٢/١٢
١٦٨	عبد الله عايد هذال النصافى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٦٩	مروة راشد سعود المجدلى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٠	عبد الهادى صالح المرى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧١	فيء عدنان ناصر الابراهيم	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٢	مشعان فهد حمد الخالدى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٣	احمد مبارك ثانى الجسار	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٤	خالد منير غويزى المطيرى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٥	عبد الله خالد ابراهيم القليش	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٦	عبد الله سعود الراشد	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٧	فهد مطلق يعقوب المطيرى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٨	فيصل عبد الله المطيرى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٧٩	لولوه عيسى محمد الغانم	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨٠	مشعل ناصر رشيد الحريص	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨١	سعود عبد الرحمن العتيبي	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨٢	عبد الرحمن فاضل على المرى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨٣	طلال سعود سالم العازمى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨٤	طارق عبد الرزاق خليفة الاحمد	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨٥	فالح راشد الفندى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨٦	باسل سعد حمود الصواغ	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨٧	عبد الله مانع عبيد الدريع	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٨٨	مبارك محمد مجبل بوظهير	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩٠	محمد جاسم محمد الحبسى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩١	عبد الرحمن عبد الله محمد المحيلانى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩٢	عبد الله رياض ناصر المقيط	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩٣	حسين عبد المحسن الحمدان	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩٤	مكى حاشوش خزعل الخالدى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩٥	ناصر مرزوق مشعان المطيرى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩٦	فهد عوض فالح الفحماء	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩٧	حمد احمد حمد العميرى	٢٠١٠/١٢/٢٦
١٩٨	محمد حسن ناصر على	٢٠١١/١/١٢
١٩٩	محمد بركة غازى المطيرى	٢٠١١/١/١٢
٢٠٠	ثامر متعب عبد الله الحربى	٢٠١١/١/١٢
٢٠١	سعد عيد سعد العراده	٢٠١١/١/١٢
٢٠٢	محمد ماجد عبد الرحمن الدوسرى	٢٠١١/١/١٢
٢٠٣	بشاير عبد الله حواس العيسي	٢٠١١/١/١٢
٢٠٤	ابرار محمد عبد الله الشعيب	٢٠١١/١/١٢
٢٠٥	زينب صالح احمد عاشور	٢٠١١/١/١٢
٢٠٦	نوال سعيد على جاسم	٢٠١١/١/١٢

الرقم	الاسم	تاريخ الإنتساب
٢٠٧	عمر محمد فهد القريني	٢٠١١/١/١٢
٢٠٨	عبد العزيز عبد اللطيف الخترش	٢٠١١/١/١٢
٢٠٩	جراح محمد سعود المطيري	٢٠١١/١/١٢
٢١٠	صقر مذكر صنت المطيري	٢٠١١/١/١٢
٢١١	عبد الرحمن سعود محمد حماده	٢٠١١/١/١٢
٢١٢	محمد منصور محمد الدوسري	٢٠١١/١/١٢
٢١٣	باسل عادل اسماعيل الصغير	٢٠١١/١/١٢
٢١٤	بدر سالم صالح الهده	٢٠١١/١/١٢
٢١٥	منور مسير بلادى الظفيري	٢٠١١/١/١٢
٢١٦	فالح عواد فلاح الظفيري	٢٠١١/١/١٢
٢١٧	شبيب سعد محمد العجمي	٢٠١١/١/١٢
٢١٨	محمد جاسم محمد السبيعي	٢٠١١/١/١٢
٢١٩	اسامة محمد عبد الله الياقوت	٢٠١١/١/١٢
٢٢٠	عبد الرحمن سند راشد النفيض	٢٠١١/١/١٢
٢٢١	طارق محمد احمد العنزي	٢٠١١/١/١٢
٢٢٢	وليد خالد حسن الخضير	٢٠١١/١/١٢
٢٢٣	فالح فهيد محمد العجمي	٢٠١١/١/١٢
٢٢٤	بدر جاسم محمد المديرس	٢٠١١/١/١٢
٢٢٥	سالم بدر سالم الحريص	٢٠١١/١/١٢
٢٢٦	وليد محمد مسلم الزامل	٢٠١١/١/١٢
٢٢٧	حسن حمد معجب العجمي	٢٠١١/١/١٢
٢٢٨	فيصل احمد عايد الشمري	٢٠١١/١/١٢
٢٢٩	موسى سلامة نافع الحربي	٢٠١١/١/١٢

ثانياً : الاعضاء المنتسبون :

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	فجر جمال مبارك الربيعان	٢٠١٠/١٠/٥
٢	محمد فاضل حسين جبر	٢٠١٠/١٠/٥
٣	على ناصر بندر السلمان	٢٠١٠/١٠/٥
٤	حنان خليفه مرزوق الحيص	٢٠١٠/١٠/٥
٥	راشد فهد المبارك	٢٠١٠/١١/٢٩
٦	هادي محمد مشعان القحطاني	٢٠١٠/١٢/٢٦
٧	سعد ابراهيم سعد العتيبي	٢٠١١/١/١٢

تهنئة لأعضاء الجمعية

الى السيد / محمد أحمد العمران

لترقيتة الى درجة مدير إدارة الرقابة والتدقيق بمكتب وزير الشئون الاجتماعية والعمل

السيد / فالح راشد العازمى

بمناسبة فوزه فى عضوية مجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد / محمد على الكندري

بمناسبة التجديد له لمدة (٤) سنوات بدرجة وكيل وزارة – وزارة الشئون الاجتماعية والعمل

الدكتور / نايف فلاح الحجرف

لإختياره عضو مجلس مفوضى هيئة اسواق المال

السيد / باسل عيسي صالح الناجم

لترقيتة الى رئيس قسم مبيعات المواد التموينية بشركة مطاحن الدقيق الكويتية.

الدكتور / نادر حمد الجيران

لترقيتة الى رئيس قسم المحاسبة كلية الدراسات بالهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب.

السيد / صالح محمد اليوسف

لإختياره عضو مجلس مفوضى هيئة اسواق المال.

الدكتور / وليد سعود السلطان

لترقيته الى عميد مساعد كلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب.

المؤتمر المهني

دور المحاسبة
في استقرار ودعم الأسواق المالية

ديسمبر 2010

المنظمون:

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

مركز التميز - قسم المحاسبة
جامعة الكويت

حمـــــاية
لك ولأفـــــراد
عـــــائلتـك

الصفاة للتكافل
AL SAFAT TAKAFUL

نعتمد آفاق جديدة للتأمين التكافلي وفق ضوابط شرعية تمنحك الرضى وتكفل لك راحة البال. ونبتكر أفضل منتجات التأمين التكافلي وأدواته التي تتوافق مع إحتياجاتك لنخفف عنك أعباء المخاطر المختلفة.

Al-Qibla, Near Kuwait Airways Bldg., Al Khalid Tower, P.O. Box 24246 Al Safat 13103, Kuwait
Tel +965 2472200 / 2471100 Fax +965 2245612 / 2245611